S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2578
9 May 1985
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد كاسمسري	(تايلند)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تروياتوفسكي
	استراليا	السيد وولكوت
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد ارياس ستيبا
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيورينغ
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

اقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/17156)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة الـ ٢٥٧٧ ، أدعو ممثل نيكاراغوا لشغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي اثيوبيا واكوادور والبرازيل والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وشغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد البورنوز (اكوادور) ، والسيد ماسيل (البرازيل) ، والسيد جودى (الجزائر) ، والسيد لوينو (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بولندا وبوليفيا وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية الدومينيكية وزمبابوى وغواتيمالا وقبرص وكوبا وكولومبيا ومنغوليا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس قام السيد نوفاك (بولندا) والسيد جوسيو جرانير (بوليفيا) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد كنيبيغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) والسيد مانزو (زمبابوي) والسيد فخارد و مالدوناد و (غواتيمالا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) والسيد ألبان أولجوين (كولومبيا) والسيد نيامبد و (منغوليا) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله.

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لواجب سار ان أتقدم اليكم في البداية بتهاني وتحيات وفد بلادي بمناسبة تولّيكم المنصب الرفيع، منصب رئيس مجلس الأمن. ان بلدينا يرتبط بعضهما ببعض بروابط عريقة من الثقافة والتقاليد، ويتمتعان بعلاقات ودية وثيقة. ونحن نقدّر مهارتكم الدبلوماسية وصفاتكم الشخصية المميزة. ولهذا فانه من دواعي سرورنا أن نراكم ترأسون هذا المجلس. ونود أن نتعهد لكم بتعاوننا الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسام.

أود أيضا ان أشيد بالسفير خافيير ارياس ستيبا سفير بيرو الذي أدار عمل المجلس في الشهر الماضي بخبرته ومهارته المعهودتين وقد كانت فترة رئاسته فترة صعبة وقد اضطلع بمسؤولياته بحكمة ومهارة جديرتين بالثناء.

هذه هي المرة الثامنة في فترة تتجاوز العامين قليلا التي تضطر فيها نيكاراغوا الى اللجوء الى مجلس الأمن. وتشير هذه الحقيقة وحدها الى خطورة الموقف الآخذ في التدهور والسائد في امريكا الوسطى والاحساس بعدم الأمن الذي لا تزال نيكاراغوا حكومة وشعبا تعاني منه على الرغم مما تلقاه قضيتها من تفهم ودعم وتضامن في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها مجموعة كونتادورا للتوصل الى حل سياسي لمشاكل امريكا الوسطى، وهي جهود بلغت ذروتها الايجابية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤، لا تزال الحالة في المنطقة تتسم بعدم الاستقرار وتتدهور باستمرار نتيجة لأعمال التدخل الخارجي والضغط التي لا يمكن ان تؤدي الى النهوض بتسوية سياسية.

وقد أكد هذا المجلس مرة أخرى قبل عامين على حق نيكاراغوا وحق البلدان الأخرى في المنطقة في العيش في سلم وأمن بمنأى عن التدخل الخارجي. ان قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ وجّه نداءً عاجلا الى الدول المهتمة بأن تتعاون تعاونا تاما مع مجموعة كونتادورا ، عن طريق اجراء حوار صريح وبنّاء لحل خلافاتها ؛ وحث مجموعة كونتادورا على ألا تدخر أي جهد في سبيل ايجاد حلول لمشاكل المنطقة وأن تبقي مجلس الأمن على علم بنتائج هذه الجهود. وقد أشار هذا القرار أيضا الى جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ولا سيما التزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وحدها ، وبعدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها ، وباحترام تقرير الشعوب لمصيرها والاستقلال القائم على السيادة لجميع الدول.

ومما يؤسف له انه لم يتم حتى الآن تنفيذ قرار مجلس الأمن الهام هذا كما لم يتم تنفيذ القرار الذي يساويه في الأهمية والذي اتخذته الجمعية العامة وهو القرار ٣٨/١٠. ان الأعمال العسكرية بجميع اشكالها المختلفة مافتئت تتكثف ضد نيكاراغوا. وأعمال التدخل بجميع اشكالها المباشرة منها وغير المباشرة مستمرة ضدها. وقد أدلي ببيانات تضرب عرض الحائط بمفهوم سيادة الدول واستقلالها. وقد أوقفت عملية الحوار بين الدولتين المعنيتين مباشرة وادخلت اشكال جديدة من الضغط والقسر في اللعبة. ونتيجة لهذا مافتئ شعب نيكاراغوا يتعرض لمعاناة وألم كبيرين ومافتئ اقتصاد البلد يعاني من اختلال وخسارة كبيرة. وبصيص الأمل الوحيد يتمثل في استمرار مجموعة كونتادورا في السعي لتحقيق أهدافها بالرغم من أحجار العثرة الخطيرة والمحاولات الرامية الى تقويض مساعيها.

وقد شرح ممثل نيكاراغوا الدائم الموقر في بيانه بالأمس بكل جلاء التطورات التي أجبرت نيكاراغوا على السعي مرة أخرى الى ان ينصفها هذا المجلس ازاء الاجراءات التي اتخذت مؤخرا ضدها. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد على المبدأ القائل بأنه لا يحق لأية دولة ان تستخدم التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي شكل آخر من التدابير أو أن تشجّع على استخدام هذه التدابير لاكراه دولة أخرى على التهاون في ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على مزايا من أي نوع كان.

ومما له صلة وثيقة بالموضوع ان نذكر بأن مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز كان قد طلب الى المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز أن يراقب عن كثب الأحداث الواقعة في منطقة امريكا الوسطى . وبناء طى ذلك عقد المكتب دورة طارئة قبل يومين ليستمع الى بيان الممثل الدائم لنيكاراغوا وليتظر في الحالة الناجمة عن آخر التطورات فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، وأصدر بيانا في هذا الصدد عمم بوصفه الوثيقة S/17163 من وثائق مجلس الأمن . واسمحوا لي أن استشهد منه بالمقتطفات التالية :

" كما أشار المكتب الى بيان الاجتماع الوزارى الاستثنائي الذى عقده المكتب التنسيقي في مناغوا في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، والذى ادان فيه الوزراء استخدام الضغوط ضد نيكاراغوا وفرض الجزاءات الاقتصادية عليها ، كما أشار الى البيان الصادر من اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز والموجه الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو الاجتماع الذى عقد في نيويورك في شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ ، والذى جدّد فيه الوزراء ادانتهم الشديدة لاستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادى طى بلدان عدم الانحياز ، انتهاكا لحقوقها وقراراتها السيادية .

" وفي هذا الصدد ، أدان المكتب بشدة هذا الحظر وغيره من تدابير الضغط الاقتصادى المتخذة مؤخرا ضد نيكاراغوا . ويعتقد المكتب انه يجب ان ينظر الى أعمال القسر السياسي والاقتصادى الجديدة هذه ، فضلا عن العمليات العسكرية ، في اطار خطة أكبر ترمي الى زعزعة حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها ؛ كما يرى انها تزيد من تهديد السلم والأمن في المنطقة .

" كما يرى المكتب ان التدابير المذكورة تتعارض مع القواعد التي تحكم النظام القانوني والاقتصادى الدولي ، وانها تقوّض الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا سعيا الى ايجاد حل سياسي من طريق التفاوض للمشاكل الخطيرة التي تواجه منطقة امريكا الوسطى . وفي هذا الاطار ، أكد المكتب من جديد الحاجة الى ايجاد حلول سياسية من طريق التفاوض للمشاكل التي تواجهها المنطقة . وكرر المكتب تأييده التام للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، وطلب اليها ،

نظرا لتدابير الضغط الاقتصادى المتخذة مؤخرا ، أن تحلل الموقف وأن تعجّل بعملية المشاورات والمحادثات بغية الاسراع بالتوصل الى حل سياسي . وفي هذا الصدد ، طلب المكتب ايضا من حكومة الولايات المتحدة أن تستأنف عملية المحادثات الثنائية مع حكومة نيكاراغوا من أجل التوصل الى اتفاقات محددة تقوم على الاحترام المتبادل وحق تقرير المصير .

" وكرر المكتب تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا ، ودعا الى وضع حد فورى لجميع التهديدات ، والهجمات ، والأعمال العدائية ، وتدابير القسر الاقتصادى المتخذة ضد شعب وحكومة ذلك البلد " . (S/17163 ، ص ٢—٣) .

ان العناصر التي تلوتها تمثل جوهر الموقف الذى تتخذه بلدان عدم الانحياز ازاء المقاطعة التجارية وغيرها من التدابير القسرية المعتمدة ضد نيكاراغوا . وليس عندى ما أضيفه الى هذا الاعلان الواضح القاطع الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز .

ان حكومة الهند تتابع بقلق بالغ التطورات الواقعة في امريكا الوسطى . وكما اتيحت لنا الفرصة لنوضّح في مناسبات عديدة في الماضي ، نعتقد ان سبب التوترات الناشبة في المنطقة يكمن في عوامل تاريخية نتجت عنها علل اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور تعاني منها بلدان المنطقة . ان حكومة الهند مقتنعة بأن التوترات والخلافات في منطقة امريكا الوسطى لا يمكن حسمها الاّ سلميا ومن خلال المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية . وقد رحبت حكومتي بجهود مجموعة كونتادورا واعربت عن دعمها لها . وأود أن اكرر هذا الدعم في هذه المناسبة . اننا نأسف لأن البيان المنقح الذى نتج عن تلك الجهود لم تتسن ترجمته الى واقع ولم يضف عليه طابع رسمي بسبب الصعوبات والعقبات الجديدة التي ظهرت في طريقه . ورغم ذلك يحدونا الأمل في أن مجموعة كونتادورا ، مدعومة بالتضامن والدعم من المجتمع الدولي برمته وحسن النية والتعاون من جميع الدول المعنية ، ستجدد جهودها حتى يمكن تسوية الخلافات بطريقة ودية بما يرضي الجميع وازالة العقبات التي تعوق التقدم . وفي هذا السياق نتطلع الى نتيجة بناءة يخرج بها الاجتماع المقرر عقده في الاسبوع القادم في مدينة بنما بمشاركة جميع دول كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى الخمسة .

أود أن اغتنم هذه الفرصة لاؤكد تضامن حكومتي وشعبي مع حكومة وشعب نيكاراغوا ، البلد الصديق والزميل في حركة عدم الانحياز . اننا نحترم حق نيكاراغوا ، والواقع حق جميع الدول ، في أن تكون سيدة مصيرها . ونلاحظ ارادة شعب نيكاراغوا في تشكيل مستقبل جديد لبلاده ونؤازره في جهوده الرامية الى بناء مجتمع جديد طى أساس ثورته الشعبية بمعزل من أى تدخل أو ضغط أجنبي . اننا نؤكد الحق السيادى لكل بلد في انتهاج النظام السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادى الذى يروق له .

اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن السلم في امريكا الوسطى لا يمكن أن يقوم طى دعائم سياسات التدخل بأشكاله والترهيب ، أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، ولا طى التدابير القسرية أيّا كان نوعها . واذا اريد للسلم ان يقوم طى دعائم ثابتة لابد من ان يقوم طى أساس قبول الدول بمبادئ التعددية السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية ليس فقط لنفسها وحدها وانما للمنطقة بأسرها ، وطى الامتثال الدقيق لمبادئ عدم التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول والتقدير الايجابي للمشاكل المتوطنة في هذا الجزء المبتلي من العالم والتوجه البنّاء والمشترك لحسمها . ومن اللازم لمجلس الأمن ، ولجميع اعضائه ، ان يدركوا هذه الحقيقة ويرسموا اجراءاتنا تبعا لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند طى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ارياس ستيبا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم باسم وفدى طى تولّيكم مهام توجيه مداولاتنا اثناء شهر أيار/ مايو الجارى . اننا ندرك ذكاءكم وقدرتكم ولذلك نحن مقتنعون بأن المجلس ، بقيادتكم ، سيتمكن من تحقيق نتائج ايجابية ومثمرة .

نجتمع هنا بناء طى طلب الممثل الدائم لنيكاراغوا "للنظر في الحالة البالغة الخطورة التي تمر بها الآن منطقة امريكا الوسطى" (S/17156) . وفي هذا الوقت ، وكما ذكر ممثل نيكاراغوا ، تتعرض بلاده لتدابير اقتصادية قسرية وتمييزية متخذة من جانب واحد قد تؤثر طى المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتزيد من تدهور حالة الاستقرار الهش السائدة في امريكا الوسطى .

ويود وفد بلادى ، ان يعلن ، في هذا الصدد ، ان موقف بيرو يقوم على أساس عتبارات ذات طابع معيارى واقليمي وسياسي سأفصح عنها توا .

أولا ، ان ميثاق منظمتنا يكرس ، في جملة مبادئ ، مبدأ تقرير المصير ، ومبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومبدأ احترام الالتزامات المنصوص عليها بموجب معاهدات دولية ، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات . وان منظمة الدول الأمريكية تحظر من جهتها ، في المادة ١٩ من ميثاقها ، اللجوء الى تدابير القسر للضغط على الارادة السيادية لدولة أخرى .

ان هذه المبادئ تشكل القاعدة الأساسية لسياسة بيرو الخارجية . وينظم هذه السياسة على المسرح الدولي مبدأ عدم الانحياز ، الذى يطالب ، في جملة أمور ، باحترام سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها وأمنها وحقها في التفكير والعمل بصورة مستقلة .

ان الحظر التجارى الذى فرضته حكومة الولايات المتحدة على نيكاراغوا يؤثر تأثيرا ضارا على هذه المبادئ ، كما انه يتجاهل التقدم الهام الذى أحرزه المجتمع الدولي طوال العملية الطويلة الرامية الى تحقيق الوئام في العلاقات بين الدول . وهذا ينطبق على اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الذى اعتمد في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ؛ وعلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ وعلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حيث نجد ان مبدأها الأساسي ، وهو حكم الدولة الأكثر حظوة يتعرض بهذا للانتهاك . ولابد لنا ان نذكر أيضا قلقنا ازاء عدم التقيد باخلاص بالاجراءات المحددة المنصوص عليها في صك ثنائي سارى المفعول بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا .

ولذلك ، ترى حكومة بيرو ، في ضوء الخلفية التي قدمتها ، ان التدابير المتخذة تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وقواعده ، وتشكل خطأ جسيما وعملا لا يتناسب مع حالة العلاقات بين الدولتين ، الأمر الذى يبين بوضوح انعدام التناسق والتوازن الذى تتسم به العلاقات الاقتصادية والسياسية السائدة في القارة الأمريكية ، حيث تتركز قوة مفرطة في جانب واحد ، وحيث لا يوجد شيء يذكر من القوة في الجانب الآخر .

ويبدو ان الحالة التي نواجهها الآن قد برزت من التقييم غير الصحيح للأولويات السياسية في القارة . فالصراع في أمريكا الوسطى يزداد تردياً بسبب خطأ واضح في تفهم طبيعة مشاكل أمريكا اللاتينية وما ينبغي ان تكون عليه العلاقات المعاصرة في نصف الكرة هذا . وهناك اصرار على عزو الصراعات التي تعم أمريكا الوسطى اليوم فقط الى المجابهة بين الشرق والغرب ، على حساب نظرة أكثر واقعية الى نصف الكرة ، هذا قد تتيح اجراء تقييم صحيح للعقبات المعترضة لتنمية شعوب أمريكا الوسطى ، وتفسح السبيل الى تحمل المسؤوليات وتنفيذ المهام التي تتشاطرها دول أمريكا الوسطى .

ولا يبدو ان هناك ادراكا كافيا لحقيقة ان امريكا اللاتينية تجتاز اليوم أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة ، ولعلها أخطر أزمة في تاريخها . ان امريكا اللاتينية منهكة بعبء الدين الخارجي الذى يشل قدرتها الانتاجية ، مما يلحق ضررا بالاحتياجات الأساسية لسكانها . وان تلبية هذه الاحتياجات تحتل المرتبة الأولى في أولوياتها ، وهي ستحدد رسوخ العملية الديمقراطية في امريكا اللاتينية . ويترتب على هذا الاختلال الاقتصادى العميق أثر في الميدان السياسي يتمثل في عدم الاستقرار الناجم عن التراكم التدريجي للاحتياجات التي لم يتم تلبيتها وعن سيل الطلبات المتدفقة من الجماهير على مؤسسات الدولة . وان الديمقراطية في أمريكا اللاتينية تبنى اليوم في فراغ اقتصادى وفي مواجهة اللامبالاة الدولية .

ومع ذلك ، فان امريكا اللاتينية تسعى جاهدة الى ازالة العيوب السياسية التي قرنتها لفترة طويلة بالتعسف والاكراه ؛ انها تبني تدريجيا وباصرار موقعا اقليميا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية . وهكذا ، فان أمريكا الوسطى تتصدى اليوم لخطة دولية ، بما حققته في هذا المجال من خبرة ونضج واسعين .

وكمثال على هذا الاستقلال الذاتي المفهومي والسياسي ، وكشرط أساسي لتفهم مشاكل أمريكا اللاتينية ، علينا ان نفهم الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، وهي جهود تأثرت بصورة واضحة بالتدابير التي نناقشها اليوم . ان مجموعة كونتادورا ، التي انشئت بوصفها ثمرة سعة الخيال الدبلوماسية والارادة السياسية لدى أربعة بلدان من

أمريكا اللاتينية ، تعبر عن المشاعر والتقاليد الاقليمية عن طريق السعي الى حل سلمي تفاوضي لمشكلة أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، تود حكومة بيرو ان تؤكد من جديد تأييدها لمبادرة كونتادورا ، التي تشكل الخيار الدبلوماسي الناجع الوحيد لمعالجة التوترات الخطيرة القائمة في هذه المنطقة ، ولاقامة نظام ديمقراطي حقيقي في البرزخ بأكمله .

ان تأييد بيرو لمجموعة كونتادورا ليس مجرد رد فعل انعكاسي ، ولا مجرد تقيد مخلص بالجهود المكثفة والمعقدة التي بذلتها أربعة بلدان شقيقة تمثل اليوم ارادة أمريكا اللاتينية في تطبيق خطة السلم التي وضعتها على هذه المنطقة المهتزة . فاعلان كونتادورا يشكل الجهد الأكثر جدية في الآونة الأخيرة الرامي الى دفع التفاعل السياسي الاقليمي في أمريكا اللاتينية . وقد اضطلعت بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بمسؤولية مساعدة جمهوريات أمريكا الوسطى على تحديد مسارها المستقل والسيادي . وكونتادورا هي حقا البديل الواقعي الوحيد للحرب . وان شاغلنا ، في سياق هذه المناقشة ، يستند الى ان وراء عدم الفهم التاريخي ، الذي تتسم به العلاقات غير المتوازنة بين الشمال والجنوب في نصف الكرة الأمريكي والخطر الذي يمثله المجتمع العالمي اليوم على بقاء الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، يكمن حصار غير معلن لدبلوماسية أمريكا اللاتينية ، على الرغم من التعابير الخطابية التي تبدو كأنها ايجابية .

واذا سمحنا بأن يحدث ذلك ، سنكون قد طرقنا سبيلا لا رجعة فيه . وهـذا الاتجاه ، الذى يستهدف الى أجل غير مسمى تأجيل اطار عمل كونتادورا لايجاد تسوية سلمية — الذى يتضمن مجموعة شاملة من الحلول الممكنة للمسائل الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على أمريكا الوسطى — هذا الاتجاه اذا ما اتخذ شكلا ملموسا ، لن يؤدى الا الى التعجيل مباشرة بالعزل القسرى لنيكاراغوا أو الى تصفية حكومتها . ولابد لنا ، في هذا السياق بالتحديد ، ان ننظر الى التدابير الاقتصادية التي اتخذت مؤخرا ، وان نرفضها بالتالي . وترى حكومتي أنها خطأ جسيم وانها لا تفيد الا في تأكيد سوء الفهم المتأصل الذى يؤثر بصورة حادة على الحياة في قارتنا .

ومنذ بضعة أسابيع خلص أحد مواطنينا ، وهو الكاتب ماريو فارغاس ليوسا ، في مقالة له ، الى ان نيكاراغوا مازالت تبحث جاهدة عن حلول نهائية ، وأنها ليست على الاطلاق تابعة لأية دولة ، وان هذا البلد الذى يخضع لسيطرة الدولة بكل معنى الكلمة، لايزال المجتمع فيه مجتمعا تعدديا .

ان عزلة نيكاراغوا تفرض عليها خيار الحرب الباردة ، وهو أمر ليس حتميا في رأينا ، كما ان قادة نيكاراغوا لا يرغبون فيه . وواجب أمريكا اللاتينية التاريخي هو ان تمنع هذه العملية ، لتمكين نيكاراغوا من الخروج من سياق الشرق والغرب الذى عفا عليه الزمن، والدخول في جدول أعمال جديد فيما بين البلدان الأمريكية .

ان نيكاراغوا تعيش اليوم أكثر الأوقات حرجا في تاريخها . وقد أعربت حكومتها عن استعدادها لتعزيز وتحسين مؤسساتها الديمقراطية . ان كل ديمقراطية عبارة عن نظام وعملية ؛ ومن ثم ، فهي في حالة مستمرة من التجديد ، كما انها تواجه دائما بتحديات وعراقيل جديدة لابد من التغلب عليها دون ضغوط خارجية قد تشوه معنى ذلك السعي المستقل الذى هو حق أصيل لكل شعب .

ويتمنى وفدى صادقا ألا يشوه أمل أمريكا هذا ، نتيجة للظروف المناوئة المسيطرة في الوقت الحالي . ونهيب بالولايات المتحدة ونيكاراغوا ، تقيدا بمبادئ هذه المنظمة العالمية ومبادئ وثيقة كونتادورا ، أن تتوصلا الى حل نهائي وشامل للحالة في أمريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بما ان هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها المجلس في دورة رسمية منذ تبوئكم رئاسته ، أود ان أعرب عن عظيم ارتياح حكومتي ، وارتياحي شخصيا ، لأن نراكم تتولون رئاسة هذا المجلس . وهذه بالطبع مناسبة تاريخية لتايلند ، حيث انها المرة الأولى التي ترأس فيها مجلس الأمن . منذ أكثر من قرن تتمتع الولايات المتحدة وتايلند بعلاقات وثيقة للغاية . ان الشعب الأمريكي يكن لتايلند قدرا كبيرا من المحبة والتقدير ، كما يقدر تقديرا عظيما انجازات الثقافة التايلندية ، ويحترم الاستقلال السياسي والتفكير المستقل لتايلند . لقد كانت تايلند من البلدان القلائل التي نجت من موجة التوسع الامبريالي التي اجتاحت العالم في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ؛ وذلك يعزى بدرجة كبيرة الى فعالية دبلوماسيتها . ان ذلك التراث من المهارة الدبلوماسية يتمثل عن حق فيكم سيدي الرئيس . وأعتقد انه ليس من قبيل المبالغة ان نقول ان مهارتكم الدبلوماسية ، ومعرفتكم بهذه المؤسسة ، وسداد رأيكم السياسي ، مثار الاعجاب في هذه القاعات . ومن حسن حظ المجلس حقا انكم تديرون عمله هذا الشهر .

وأود أيضا ان اعرب عن امتنان وفدي للطريقة الحكيمة التي تنم عن دراية وانصاف ، والتي أداربها سلفكم السفير خافيير آريا ستيبا رئاسته للمجلس .

ان مسألة أمريكا الوسطى ، كما يدرك أعضاء مجلس الأمن تمام الادراك ، ما فتئت معروضة على المجلس لما يزيد قليلا على ثلاث سنوات . وأثناء هذه الفترة الوجيزة ، أتت حكومة نيكاراغوا الى هذا المجلس ما لا يقل عن تسع مرات . لذلك فان جلسة اليوم ينبغي أن تعتبر امتدادا لاستمرار بحث هذا المجلس للحالة في أمريكا الوسطى . وفي ضوء هذا الاعتبار من المفيد أن نعيد بايجاز الموضوعات الرئيسية التي ترددت طوال هذه المناقشة التي استمرت ثلاث سنوات ، لتقييم أي منها أثبتت الأحداث صحته ، وأي منها

لم يتسن له ذلك . ان هذا التقييم سيساعدنا بدوره على امتحان مصداقية التهم النيكاراغوية الجديدة .

ان طلبات نيكاراغوا التسعة لعقد مجلس الأمن اتسمت بالتواتر العمل ، وانفضاح الغرض . وفي كل مرة مثلت فيها نيكاراغوا أمام هذا المجلس كانت تسعى اما الى احباط عملية كونتادورا ، أو الى التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة ، وذلك بالسعي الى التأثير على مناقشتنا السياسية الداخلية بشأن أمريكا الوسطى . وفي كلتا الحالتين تعمدت نيكاراغوا اساءة استخدام المجلس ، وحولته الى جمعية عامة مصغرة ، والى محفل دعائي ، في نفس الوقت الذى كان فيه الأمين العام ، وأعضاء هذا المجلس ، وغيرهم من المهتمين من أعضاء الأمم المتحدة ، يلتمسون السبل لتعزيز اسلوب عمل جهاز الأمم المتحدة ، المسؤول بصفة رئيسية عن السلم والأمن الدوليين . وطبيعي ان هذا الاستغلال المتكرر السيئ للمجلس قد نتج عنه تقييم انتقادى واسع النطاق لآثار دبلوماسية نيكاراغوا المتعددة الأطراف على الأمم المتحدة . وبالرغم من هذه المشاعر انعقد المجلس مرة أخرى بناء على طلب نيكاراغوا ليستمع الى رواية جديدة من اتهاماتها القديمة القائلة بأن نيكاراغوا ضحية لعدوان أمريكي ، أو انها معرضة لخطر وشيك يتمثل في غزو قادم من الولايات المتحدة .

وهذا الاتهام الذى تكرر كثيرا لابد وأن يكون قد افتضح أمره الآن تماما . لقد اطلق الساندينيون هذا الاتهام عددا من المرات ، وسأذكر فقط هنا التواريخ المهمة : ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .. وهكذا دواليك . ولكن هذا الاتهام لم يسبق ان وجهته ، في أى من هذه المناسبات ، شخصية أبرز من القائد أورتيغا ، أهم الناطقين الساندينيين ، أو دحض

بهذه الصورة القاتمة مثلما حدث في دورة العام الماضي للجمعية العامة . وأتذكر ان القائد اورتيغا في تلك المناسبة لم يتنبأ فقط بغزو أمريكي لنيكاراغوا ، بل بلغت به الجرأة أن حدد ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ كموعد فعلي لذلك الغزو المفترض . وكما نعلم جميعا ، فقد جاء ١٥ تشرين الأول/اكتوبر وانقضى ، ولم يتحقق هذا "الغزو" المزعوم . ورغم هذا الاحراج ، ورغم صبرنا وانكارنا المتكرر ، مازالت نيكاراغوا معنة في ادعائها بأن الولايات المتحدة تدبر لغزو . دعوني اذن أكرر هنا ان الولايات المتحدة لا تعد العدة لغزو نيكاراغوا .

ان التنبؤ بغزو امريكي وشيك لم يكن بطبيعة الحال الادعاء الساندينيي الوحيد الذي ثبت عدم صحته. لقد كانت هناك ادعاءات كثيرة. وتراكمها يوحي - مثلما يحدث في مجال الاقتصاد اذ يقلل التضخم من قيمة العملة - ان ادعاءات الساندينيين الضخمة تقلل من مصداقيتها حتي انها لا تساوي أكثر من " كوردوبا " واحدة، وهي العملة النيكاراغوية التي عانت أيضا انخفاضا كبيرا في قيمتها في ظل الحكم الساندينيي.

وخلال هذه الفترة، وأمام هذا المجلس بعينه، وردا على مزاعم الساندينيين الآنفة الذكر، ذكرت الولايات المتحدة آراءها بشأن الحالة في امريكا الوسطى. وأمل في ان تعذرونا اذا ما جازفنا بعدم التواضع فقلنا ان بياناتنا بشأن الحالة في امريكا الوسطى وبشكل أكثر تحديدا في نيكاراغوا، قد أثبتتها التطورات اللاحقة. واسمحوا لي أن أنتقل الى استعراضها.

أعربنا مرارا عن اعتقادنا بأن لدى شعوب امريكا الوسطى تطلعات ديمقراطية، اذا لم تقمع بطريقة تعسفية، سوف تسفر عن حكومات منتخبة شعبيا حتي في مواجهة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أعربنا عن هذا الرأى منذ أربعة أعوام اثناء أكثر لحظات المنطقة اظلاما عندما بدا أنه من غير الحكمة مجرد الأمل في تحسن الأوضاع السياسية في المنطقة. وكما ندرك - بطبيعة الحال - ان البعض لا يشاركنا آراءنا وان البعض يشكك في امكانية اجراء انتخابات نزيهة ومنصفة وانشاء حكومات منتخبة شعبيا والمحافظة على الاحترام العام لحقوق الانسان في المنطقة. ولكن ايماننا بقوة الدافع الديمقراطي قد تعزز وأثبتت جماهير امريكا الوسطى - التي أظهرت في مناسبات متفرقة رغبتها في أن تحكم نفسها بنفسها في ظل حكومات مشكلة ديمقراطيا وقدرتها على ذلك - خطأ المشككين.

ومع هذا، وخلال تلك الفترة نفسها، أوضحت الولايات المتحدة، لهذا المجلس انه ليست كل البلدان في المنطقة تتجه في الاتجاه الديمقراطي نفسه وانه كانت هناك اشارات متزايدة القوة بأن الساندينيين لم يكونوا المصلحين الديمقراطيين المثاليين الذين افترض فيهم ان يكونوا كذلك. وبالفعل، وصفنا في وقت مبكر من هذه المناقشة الدلالات المتراكمة على أسلوب وروح وتصرفات الساندينيين المعادية للديمقراطية. وأوضحنا تجاهلهم للحقوق

الانسانية والسياسية ، وانكارهم للتعددية ، وازدراءهم للانتخابات واعتمادهم على العنف والقوة المجردة للحفاظ على نظامهم . وقلنا اننا في ضوء ولعهم بالزى العسكرى والرموز العسكرية - نشهد بعثا - مع بعض التحول - للدكتاتورية العسكرية التقليدية التي كنا نأمل في أن تكون نيكاراغوا قد تخلصت منها نهائيا .

للأسف - وأود أن أوضح أننا لا نستريح لدقة تنبؤاتنا - فان تلك التنبؤات المبكرة لم تؤكدها فقط البيانات المعادية للديمقراطية مثل تلك التي أدلى بها القائد بايارد وآرسي في الجمعية العامة ، وانما أكدها أيضا ما قاله شعب نيكاراغوا نفسه الذى انتهى عند مقارنته لسوزا بالساندينيين الى " ان جبهة ساندينيستا وسوموزا شئ واحد " . من الحقيقي أن المرء لا يزال يجد اليوم في بعض الدوائر شعورا بالتعاطف مع الساندينيين مع انه لا يوجد أحد في تلك الدوائر يحاول الدفاع عن مهزلة " الانتخابات " التي عقدها الساندينيون في العام الماضي ، أو يدعي ان الساندينيين ديمقراطيون أو حتى لهم ميول ديمقراطية . وفي واقع الأمر ، بناء على سلوك الساندينيين الصريح واعلاناتهم ، فان الاستنتاج الذى لا يمكن تجنبه هو ان الساندينيين لينينيون ماركسيون ملتزمون مصممون على تحويل نيكاراغوا الى تابع شمولي آخر للاتحاد السوفياتي . وفيما يتعلق بهذا الأمر أيضا ، تحقق قلقنا الذى أعربنا عنه من قبل ، ولهذا السبب ، لا نعتقد أن ذهاب القائد أورتيغا الى موسكو كان مجرد خطأ تكتيكي كبير . ففي الحقيقة ، لا يمكن ان يعتبر هذه الزيارة " خطأ " غير مقصود سوى الذين لم يلقوا الانتباه الى سلوك الساندينيين وبياناتهم . واذا ما أخذتم هذه الجوانب في الاعتبار ، لن تكون الزيارة سوى امتداد منطقي للاسلوب الذى عمل به الساندينيون في الشهور الماضية .

لقد ذكرنا في السنوات الاربع الماضية ان الساندينيين مصممون على تخويف البلدان المجاورة لهم وزعزعة استقرارها وتخريبها . وهناك أدلة كبيرة على هذا القول من غير الممكن تجاهلها . فمنذ تولي الساندينيين السلطة عام ١٩٧٩ وقبل بدء المعارضة المسلحة الداخلية بوقت كبير ، بدأت نيكاراغوا عمليات حشد عسكرى لم يسبق لها مثيل في أمريكا الوسطى . فقد طور الساندينيون في أقل من ست سنوات أداة عسكرية ذات قوة وقدرة

تحرك في المنطقة. في أوائل عام ١٩٨٥ كانت قواتها النظامية تتكون من أكثر من ٠٠٠ ٦٢ فرد، وتزيد قوتها الكلية بما في ذلك جميع القوات النظامية وقوات الاحتياط وقوات المليشيا وقوات الأمن الآن - على ٠٠٠ ١١٩ وذلك الى جانب آلاف المستشارين العسكريين ومستشاري الأمن الكوبيين والتابعين للكتلة السوفياتية الموجودين الآن بالفعل في نيكاراغوا ان لديهم أيضا ٣٤٠ دبابة وسيارة مسلحة على الأقل، وأكثر من ٧٠ مدفع هاوتزر البعيد المدى ومطلق قذائف، و ٣٠ طائرة عمودية بما في ذلك حوالي خمس طائرات عمودية هجومية مسلحة تسليحا جيدا وسريعة. ولما كانت هذه القوات والمعدات العسكرية لا تتناسب مع عدد سكان البلد أو مع اقتصاده أو حاجاته الأمنية، فان الغرض الحقيقي لا يمكن الا ان يكون تخويف البلدان المجاورة لنيكاراغوا، وهي البلدان التي ليس لواحد منها على الأقل حتى مجرد جيش.

بدأت جهود نيكاراغوا أيضا لزعزعة استقرار البلدان المجاورة لها وتخريبها فور وصول الساندينيين الى الحكم ولا تزال مستمرة دون توقف حتى اليوم. وفي حقيقة الأمر وخلال فترة ست سنوات، لم تتسم سياسات وأعمال حكومة نيكاراغوا بالاعتدال، بل أصبحت أكثر عدوانية وتصعد التهديد للبلدان المجاورة. ولست بحاجة الى سرد القائمة الطويلة بالجهود التخريبية التي تقوم بها نيكاراغوا ضد البلدان المجاورة لها، ولكنني سوف أقصر كلامي على آخر هذه الأعمال، اذ ألقي القبض منذ أسبوعين على سبعة عملاء لمخابرات نيكاراغوا في هندوراس. واعترف عملاء نيكاراغوا بأن تلك كانت الرحلة السرية الثالثة في ستة أشهر التي نقلوا فيها اسلحة من نيكارغوا الى قوات الفدائيين في هندوراس الذين ساعدوا على تجنيدهم وتدريبهم.

اسمحوا لي أن أستكمل الصورة التي حددت ملامحها بشأن التطورات الاقليمية في السنوات القليلة الماضية وذلك بابداء القليل من الملاحظات بشأن الجهود التفاوضية لمجموعة كونتادورا. لقد أيدت الولايات المتحدة عملية كونتادورا منذ بدئها باعتبارها أفضل أمل للتوصل الى حل اقليمي تفاوضي وسلمي لمنطقة امريكا الوسطى. ولا نزال نفعل

هذا . الا ان الصراحة تتطلب منا ان نعرب عن تشككنا المستمر بشأن التزام نيكاراغوا بنص وروح مقاصد كونتادورا الـ ٢١ . ونحن نتساءل كيف يمكن للبعض ان يوافق على دعوى الساندينيين بأنهم يوافقون على مقاصد كونتادورا بينما تواصل نيكاراغوا تخريب وزعزعة استقرار الدول المجاورة لها ؛ وتواصل زيادة قدرتها الحربية بشكل لا يتسق مع حجمها ؛ وترفض جميع المحاولات المبذولة للمصالحة الداخلية ؛ وتواصل تطوير هياكل حكومية معادية للديمقراطية ؛ وتواصل فرض رقابة على الصحافة وتواصل الابتعاد عن عدم الانحياز. اننا نحث مجموعة كونتادورا على الاستمرار في جهودها على أن تناشد الساندينيين ان يظهروا قبولهم لمقاصد كونتادورا الـ ٢١ باتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذها .

ولألخص ما قلته لتوى ، نعتقد ، من الناحية الاولى ، أن نظرتنا للتطورات السياسية والعسكرية والدبلوماسية في المنطقة عبر السنوات القليلة الماضية نظرة مقنعة سواء في فحواها العام أو في الأدلة التي يمكن أن تساق دعما لها . ومن الناحية الأخرى ، فان مزاعم الساندينيين بشأن نوايا الامريكيين الاطاحة بنظامهم أو غزو نيكاراغوا عسكريا لا تفتقر الى الدليل الملموس فحسب وانما ثبت أنها غير صحيحة من مجرد مرور التواريخ المحددة التي كان من المفترض أن يقع الغزو فيها .

دعوني أنتقل الآن الى آخر مزاعم نيكاراغوا ، ومفاده أن الحظر التجارى الذى فرضناه مؤخرا يشكل عملا عدوانيا وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " مجموعة غات " ومعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . اننا بصراحة تامة نعتبر هذه المزاعم تهما تثير الدهشة . واسمحوا لي أن أفصّل هذا .

ان القانون الدولي العرفي لا يرغم دولة من الدول على الاتجار مع أية دولة أخرى . ومما يشير به الحس السليم ، ويؤكده العرف الدولي ، أن للدولة ، بوجه عام حرية اختيار شركائها التجاريين . وفي هذه الحالة المعروضة على المجلس ، هناك عدد من الاتفاقات التي تنص على القواعد ذات الصلة بمواصلة التجارة . وكل هذه الاتفاقات دون استثناء تسمح للدولة أن تمارس حقوقها بموجب القانون العرفي وأن تحد من التجارة لمصلحتها ولمصلحة أمنها القومي . وفي حقيقة الأمر ، سيكون من المدهش حقا لو أرغمت دولة على أن تضع مصالحها التجارية قبل مصالح أمنها القومي . ويصعب أن نصدق أن تقبل دول كثيرة مثل هذا القيد . ان الولايات المتحدة لا تقبله ، والتدابير التي اتخذناها اتخذت على وجه الحصر بموجب حقوقنا السيادية . انها مدروسة بعناية حتى لا تؤثر على بلدان أخرى أو تثير مسائل تتجاوز نطاق التشريع الوطني .

ان اجراءاتنا لا تنتهك معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . كما انها لا تنتهك اتفاق مجموعة " غات " . ان معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة تتضمن حكما ينص على أن من حق أى دولة طرف فيها أن تتخذ تدابير تحقق " مصالحها الأمنية الاساسية " . والمادة ٢١ (١) (د) تنص على ما يلي :

"ان هذه المعاهدة لا تستبعد تطبيق التدابير الضرورية لتنفيذ التزامات طرف فيها لصيانة واقرار السلم والأمن الدوليين ، أو لحماية مصالحه الأمنية الأساسية " .

وبالمثل ، تسمح المادة ٢١ من اتفاق "غات" بصراحة لأى طرف فيه أن يتخذ التدابير التي "يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية في وقت الحرب أو في أوقات طارئة أخرى في العلاقات الدولية . ولسنا أول من يحتج بهذا الحكم . ففي عام ١٩٦١ ، اعتمدت حكومة غانا على المادة ٢١ من اتفاقية "غات" لتفرض حظرا على التجارة مع البرتغال بسبب السياسات التي انتهجها هذا البلد في أنغولا . وقد ذكر ممثل غانا حينئذ ما يلي :

"ان كل طرف متعاقد ، بموجب هذه المادة ، هو الحكم الوحيد فيما يعتبر ضروريا من أجل مصلحته الامنية الاساسية . ولهذا لا يمكن أن يكون هناك اعتراض على اعتبار أن مقاطعة غانا للبضائع مبررة بمصالح أمنية . وقد يلاحظ أن مصالح البلد الأمنية قد تتعرض لخطر محتمل أو لخطر حقيقي . وقد رأت حكومة غانا أن الحالة في أنغولا كانت تشكل خطرا مستمرا على السلم في القارة الافريقية وأن أى اجراء قد يؤدى عن طريق ممارسة الضغط على الحكومة البرتغالية الى التقليل من هذا الخطر ، هو تبعا لذلك اجراء مبرر تحقيقا لمصالح غانا الأمنية الأساسية " .

وهكذا نجد أن اجراءاتنا فيما يتعلق بالتجارة النيكاراغوية ليست دون سوابق . والواقع ان التدابير الاقتصادية في هذا النوع معترف بها بصورة عامة ومستخدمة مرار بوصفها أداة مشروعة من أدوات السياسة الخارجية . واذ أجيل النظر في أرجاء هذا المجلس ، فانني ألاحظ انه لا يوجد عضو لا يستخدم تدابير مماثلة أو لم يستخدمها سابقا ، أو لم يعرب عن الاستعداد لاستخدامها . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، نجد أن بعض زملائنا في المجلس الذين لم يكونوا من المتحاربين أثناء الصراع حول جزر فوكلاند / مالفيناس قد فرضوا جزاءات اقتصادية صارمة على الارجنتين . ولا نعتقد أنهم على استعداد الآن

لادانة التدابير التي اتخذوها بوصفها انتهاكا للميثاق وبوصفها محاولة غير مشروعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . كما انه لا يمكننا أن نعتقد أن بعض الأعضاء الآخرين في المجلس الذين سبق أن فرضوا جزاءات اقتصادية وقيودا على النقل التجارى الجوى وحظورات تجارية على جنوب افريقيا، على استعداد لاعتبار هذه السياسات غير مشروعة ومناقضة لأحكام الميثاق . ولا يمكن أن نعتقد أن بعض البلدان الاخرى التي تطالب عادة بفرض جزاءات اقتصادية وتجارية على بلدان مختارة، ستعدة الآن للاعتراف بأن هذه الطلبات غير مشروعة ومتعارضة مع الميثاق .

ولكن هذا ليس كل ما في الأمر، واذا انتقلت الى ما هو أوثق صلة بما نتناوله الآن، دعوني اذكر المجلس بأنه في ممارسة الحقوق السيادية، نجد أن بعض البلدان - بما فيها أعضاء مجموعة كونتادورا - تفرض الآن، وفرضت في الماضي، تدابير اقتصادية على بلدان اخرى . واسمحوا لي اخيرا ان اذكر أن الساندينيين انفسهم في عام ١٩٧٩، لم يعترضوا . بل انهم على النقيض قد شجعوا فرض الجزاءات على نظام سوموزا، وطبقا لتقرير نشرته وكالة رويترز في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٩، هدد وزراء خارجية البلدان الخمسة في مجموعة الأنديز - اكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا - بفرض حظر على توريد النفط لنيكاراغوا اذا لم يسمح للساندينيين بتولي السلطة . كما أن بعض الدول الاخرى في المنطقة، بما فيها عضو آخر حاليا في مجموعة كونتادورا، اتخذت تدابير مماثلة .

لم أثر النقاط السابقة بنية الاتهام، بل لألتمس تفهم المجلس بأن الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتجارة مع نيكاراغوا لا تختلف عن الاجراءات التي اتخذها معظم أعضاء المجلس، ان لم يكن جميع أعضاء المجلس، في وقت أو آخر . وعلى هذا الأساس، نجد أن ادانة الحظر الامريكي على التجارة مع نيكاراغوا أو شجبه أو الاعراب عن الأسف بشأنه - حسبما تكون الصيغة المستخدمة، تعني انحاء الحقيقة والانصاف جانبا واتباع حكم الهوى .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل الى مشروع القرار الذى عمم بصورة غير رسمية فيما بين أعضاء المجلس .

ان من شأن مشروع القرار هذا ، اذا ما اعتمد ، أن يقلب الامور في القانون والمنطق رأسا على عقب . ومن شأنه أن يدين الحظر الامريكي على التجارة مع نيكاراغوا بوصفه منتهكا لما يسمى " مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى " . في حين أنه يمر مرور الكرام بالتدخل النيكاراغوى الواسع النطاق في الشؤون الداخلية للدول المجاورة لها نصرة للمتمردين الماركسيين . ان أعمال التدخل التي عددناها - ومن المؤكد اننا لم نعددها باستفاضة تامة في بياناتنا السابقة أمام مجلس الأمن - ليست انتهاكا لمبدأ عدم التدخل فحسب ، وانما هي أيضا انتهاك لمبدأ حظر استخدام القوة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد السلامة الاقليمية للدول الاعضاء واستقلالها السياسي .

وعلى وجه التحديد ، نجد أن الحملة التي تشنها نيكاراغوا للتخريب وزعزعة الاستقرار في أمريكا الوسطى قد انتهكت الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمواد ٣ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ من الميثاق المنقح لمنظمة الدول الامريكية ؛ والمادة ١ من معاهدة " ريو " .

ان الاعمال التي تقوم بها نيكاراغوا تتعارض أيضا مع المبادئ الواردة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٩ بشأن المبادئ الاساسية للسلم (القرار ٢٩٠ (د-٤))، واعلان الجمعية العامة لعام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) .

واليوم تسعى نيكاراغوا ، على طريقة "أليس في بلاد العجائب" ، الى تحويل الاهتمام عن الحملة التي تشنها لزعزعة الاستقرار والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين عن طريق محاولتها تركيز الاهتمام على رد الفعل الامريكي .

ولكن من الواضح ، كما سبق لي أن ذكرت، انه ما من شيء في أي اتفاق ثنائي أو متعدد الاطراف تشترك فيه الولايات المتحدة يمنع الولايات المتحدة من أن تتخذ على الأقل - خطوات لتضمن أن سلوكها الوطني ، وأن سياستها التجارية، لن يؤيدا بأي حال حملة التخريب التي تشنها نيكاراغوا . من الواضح أن السلطات الوطنية الاقتصادية الطارئة التي

لجأ رئيس الولايات المتحدة الى استعمالها ، بموجب القانون الامريكي ، تشهد على الخطورة التي نعلقها على هذا الاهتمام . ان الامتناع عن تقديم المعونة ، ولو بصورة غير مباشـــرة بأى درجة كانت ، للحرب السرية التي تشنها نيكاراغوا في امريكا الوسطى ليس فحسب حقـا لحكومة الولايات المتحدة بل انه واجب عليها أيضا .

اذا كنا سنعمل في عالم ليس فيه تمييز بين العدوان والدفاع عن الذات ، ولا تمييز بين التخريب والرد على التخريب — وهو اتجاه يدفعنا اليه القرار الذى أشرت اليه — فاننا نكون بهذا قد خذلنا تماما الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العظيمة التي تقوم عليها هذه المؤسسة . اذا ما سمحنا لنيكاراغوا التي لا تنتهك فقط انتهاكا صارخا مبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوة وتقرير المصير وأحكام حقوق الانسان — وهي الحكومة التي رفضت تنفيذ أحكام القرار الاستثنائي الذى اتخذته منظمة الدول الامريكية والذى أعطاها الشرعية — اذا ما سمحنا لهذه الحكومة بأن تغطي سلوكها العدواني من خلال وصفها للاعمال التجارية التي تقوم بها الولايات المتحدة باعتبارها غير شرعية ، فاننا بالتأكيد سنلحق خسارة كبيرة بأسس هذه المنظمة.

ختاما ، اسمحو لي أن أعرب عما تأمله وترغب فيه حكومة الولايات المتحدة والشعب الامريكي . ولا أستطيع أن أجد تعبيرا أفضل من المقال الافتتاحي الذى نشر في جريدة " لابرينسا " التي تصدر في نيكاراغوا . وهو المقال الذى لم ينشر أو يرى النور نظرا لفرض مكتب الرقابة الساندينية الحظر عليه . وفي ضوء غرام الساندينية بالاقتباسات الكبيرة من المنشورات الامريكية ، فانني أرى انه من الضرورى أن اقتبس لهم من " لابرينسا " . انه لشرف عظيم لي أن أقوم بهذا لأوضح للعالم انه بالرغم من قمع الساندينيين الكبير ، فان روح الحرية والشرف والاستقلال لا تزال حية بين شعب نيكاراغوا .

والمقال الافتتاحي عنوانه " نقاط عشر لن توجد في موسكو " وفيما يلي نصه :

" بعد رفض الكونغرس لطلب الرئيس ريغان اعتماد مبلغ ١٤ مليون دولار ، فان روسيا ليست هي المكان الذى تحل فيه مشاكل نيكاراغوا الضخمة كما أنها ليست المكان الذى يمكن تحقيق السلم فيه . ومهما كانت رغبة روسيا في مساعدتنا لمصلحتها الذاتية كدولةعظمى ، الا ان مكاننا هو القارة الامريكية وان منطقتنا منطقة ديمقراطية وخرابنا الاقتصادى قد بلغ درجة من العمق وسوف نستمر في الانحدار وزيادة البؤس وتدمير أنفسنا بسبب نزوة ايديولوجية متطرفة نود أن نسميها ' السيادة ' .

" ولكسي نرد لروسيا جمائلها يتعين علينا أن نزيد من انحيازنا للسوفيات وان الوقوع في براثن الدب ، لانتقاص السيادة تماما مثلما ان الوقوع في مخالب النسر انتقاص لها .

" ان خراب نيكاراغوا لن يتوقف ، كما أن هلاك النيكاراغويين لن يتوقف نتيجة للمعاهدة مع موسكو . ان المعاهدة الوحيدة التي يمكن أن تنقذنا هي معاهدة يوقعها كل النيكاراغويين " .

" وفيما يلي النقاط العشر لهذه المعاهدة :

" ١ — عدم الانحياز الحقيقي ؛

" ٢ — سيادة القانون ، دون قوانين بأثر رجعي ، وباجراءات قضائية ، واحترام حقوق الانسان بحرية في شجب الانحرافات وايجاد الحماية من هذه الانحرافات ؛

" ٣ — الحياد السياسي للجيش والشرطة ؛

" ٤ — حل لجان الدفاع عن الساندينية ، كوسائل للضغط الحزبي ضد حرية المواطنين ، وازالة العقبات التي لا يمكن تجاوزها لتنفيذ الديمقراطية ؛

" ٥ — الحرية الدينية الكاملة (ينبغي أن تحترم الدولة بالكامل حرية العقيدة والضمير وعمل الكنائس المسيحية) ؛

" ٦ — حرية التعليم وحق الوالدين الثابت في اختيار التعليم الذى يريدونه لأطفالهم ؛

" ٧ — اقتصاد مختلط ، لا يقتصر فقط على وجود نسبة من الملكية الخاصة ، ولكن يوفر الحماية القانونية للمستثمرين وحق الملاك ، وحماية الملكية التي تتعرض الآن للمصادرة العشوائية والتدخل غير القانوني من جانب الدولة . ولهذا السبب ، ينبغي اعادة النظر في جميع المصادرات غير الشرعية ؛

" ٨ — حرية التعبير ، وحرية تنظيم اجتماعات الأحزاب السياسية . وحرية الوصول الى وسائل الاعلام الالكترونية (التليفزيون) ، والمساواة الكاملة بين الحزب الحاكم وكل الأحزاب الأخرى ؛

" ٩ - حرية النقابات ؛

" ١٠- العفو الكامل والشامل ."

ويختتم هذا المقال الافتتاحي بما يلي :

" هذه هي النقاط العشر الأساسية للتوصل الى السلم ، وهو سلم غير موجود في مانسانيو ولا في موسكو ، ولكن في نيكاراغوا ، وهو لانقاذ السيادة التي هي ملك جميع النيكاراغويين ، والتي يسبب العدول عنها الموت والدمار . هذه هي النقاط العشر التي تعيد الى نيكاراغوا حكومة جمهورية ديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد مونيوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن وفدى ، اهنئكم سيدى الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن ، وهو منصب رفيع . يعكس المناقب الرفيعة للحياد والمهارة الدبلوماسية الفذة التي تملكونها . اننا مقتنعون بانكم سوف تتمكنون من توجيه هذه المناقشات الى نتيجة ايجابية ، وهي مناقشات هامة بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية واستقرار عالمنا .

وأشكر أعضاء المجلس على هذه الفرصة التي اتيحت لي للكلام مرة أخرى عن القلق العميق الذى تشعر به حكومة المكسيك ازاء الحالة الحساسة السائدة في امريكا الوسطى ، وهي حالة تنذر بأن تصبح أكثر خطورة بسبب الاعمال التي تقوض النظام القانوني الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير وتعوق المساعي الدبلوماسية للتفاوض والتفاهم بين الأطراف .

لقد استمعنا في بداية المناقشات الى بيان الممثل الدائم لنيكاراغوا الذى قدم فيه بعض الأحداث الرئيسية لأزمة امريكا الوسطى والتدابير الأخيرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على بلده والتي فسرت بوجه عام على انها تصعيد للتوترات الاقليمية وتدابير قمعية ضد دولة عضو في المنظمة ، اتخذت انتهاكا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

من المعروف عموما ان حكومة الولايات المتحدة ، اعتبارا من ٧ أيار/مايو ، قد علّقت علاقاتها التجارية مع نيكاراغوا ، بما في ذلك الغاء الملاحة الجوية والبحرية بين الدولتين . ان تحريم اتخاذ التدابير الاقتصادية القسرية التي تهدف الى ممارسة الضغط على الارادة السيادية لدولة ما من المبادئ الأساسية للقانون الدولي المتجسدة في العديد من الاتفاقات والصكوك المتعددة الأطراف .

ونود هنا أن نشير الى اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذى اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ والذى ينص على ما يلي :

"ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول ان تتدخل ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ولأى سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى . وبالتالي فان التدخل المسلح وكافة اشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي .

" ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أى نوع آخر من التدابير ، أو تشجيع استخدامها ، لاكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا .

" . . . على الدول ان تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتجارية وفقا لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل ". (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق)

ان النظام المشترك بين البلدان الأمريكية نفسه قائم على مبدأ عدم التدخل . وينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على ما يلي :

" لا يجوز لأية دولة ان تستخدم تدابير قسرية ذات طابع اقتصادى أو سياسي أو تشجّع على استخدامها لقهر الارادة السيادية لدولة أخرى وانتزاع أية منافع منها ".

ومن جهة أخرى، فان النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية قد تطرق في عدد من المناسبات الى مسألة التدابير القسرية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ أدان في دورته الخاصة التاسعة استخدام هذه التدابير ضد بلدان المنطقة. وقد اتخذ مجلس بلدان امريكا اللاتينية في دورته التي عقدها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ قرارا آخر بشأن التدابير القسرية، ذكّر فيه بالالتزامات التي التزمت بها الأطراف الأعضاء المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وأكد فيه ان استخدام هذه التدابير من شأنه ان يقوّض جهود احلال السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا.

وعلاوة على ذلك، هناك قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي مفادها انه ينبغي في أوقات السلم ان تظل الموانئ التجارية مفتوحة امام المرور الدولي وانه لا يجوز ان يعرقل بصورة تمييزية وصول أى سفن لهذه الموانئ بسبب جنسيتها.

وتمشيا مع أحكام الميثاق ذات الصلة، يتعين على هذا المجلس ان يحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها في ضوء الوقائع لضمان سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها ولاقامة السلم والأمن في منطقة امريكا الوسطى.

ان المكسيك تأسف بشدة لحقيقة ان الجهود الدبلوماسية التي بذلتها حكومتنا بغية الحفاظ على المبادئ الجوهرية للتعايش السلمي في منطقة تربطنا بها أوثق الأواصر الجغرافية والثقافية قد أعاقتها أعمال القوة. اننا نعرف ان موقفنا يتمشى مع الموقف الجماعي الذى يتخذه المجتمع الدولي الذى يؤيد ايجاد حل سلمي للصراع في امريكا الوسطى ومع التصميم التاريخي لشعوب امريكا اللاتينية على الذود عن سيادتها واستقلالها في اطار التعاون والاحترام الدوليين.

وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي وفي سان خوزيه بكوستاريكا عقد اجتماع مشترك لوزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى والاتحاد الاقتصادى الأوروبي واسبانيا والبرتغال ومجموعة كونتادورا. وقد ذكر وزير خارجية المكسيك عندما تكلّم باسم مجموعة كونتادورا ما يلي:

" فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان وثيقة كونتادورا تشتمل على تفاهمات تؤيد توحيد امريكا الوسطى".

وتشتمل أيضا على :

" التزامات بتعزيز التجارة داخل المنطقة وخارجها وتحريم الاكساء في العلاقات الاقتصادية والممارسات التمييزية التي تشكل عقبة امام التجارة والعلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة ".

وفي ذلك الاجتماع قدّم مقترح لتنشيط التعاون الاقتصادى بين بلدان اوروبا الغربية وبلدان امريكا الوسطى وذلك تمشيا مع التأييد الذى ما برحت هذه الدول تقدمه لعملية كونتادورا. وشدد المشتركون في الاجتماع على الحاجة الماسة لتعزيز التجارة بين بلدان امريكا الوسطى وبلدان اوروبا وامريكا الشمالية واليابان وامريكا اللاتينية . ومن الأهمية بمكان تحاشي أى انتهاك لروح الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في سان خوزيه .

ان الهدف الرئيسي الذى تنشده حكومة المكسيك في منطقة امريكا الوسطى وأية منطقة أخرى هو حق تقرير المصير وما يصاحب ذلك من تعددية سياسية ، تعددية من شأنها ان تجعل التنمية ممكنة في كل البلدان - تنمية منظماتها الاجتماعية - وضمان السيادة الكاملة لكل دولة على مقدراتها السياسية والاقتصادية وضمان أقصى درجة من الحرية في علاقاتها الدولية .

ولا ينبغي للاختلافات الايديولوجية بين البلدان مثل تنوّع تقاليدها وهياكلها الاجتماعية ان تكون ذرائع للمواجهة . ولا بد للعلاقات الدولية في عالم معقّد ومتشعّب ان تقوم على التسامح والتعاون الحقيقي والعدالة . ويجب التخلّي عن جميع اشكال التمييز والعداوة والمقصورية . والتاريخ المعاصر فيه الكثير الذى يعلّمنا كيف نواجه المخاطر الكبيرة التي تقف في طريق تحقيق هذه الغاية .

وبعد الأحداث التي أدت الى هذه المناقشة أعدت حكومة المكسيك بيانا ذكرت فيه مرة أخرى ان تنسيق الاتفاقات السياسية بين الأطراف المعنية هو الاسلوب السليم الوحيد لتسوية الصراعات الدائرة في منطقة امريكا الوسطى . وأكد بلدى على الحاجة الملحة الى منع التوترات التي قد تؤدى الى المواجهات ، والى تجنب أية خلافات قد تؤدى الى نشوب صراع عام في المنطقة قد تتجاوز نتائجه حدود امريكا الوسطى .

ان المكسيك والبلدان الملتزمة بعملية كونتادورا تشجع الحوار المسؤول بين جميع بلدان المنطقة والتعايش السياسي فيما بينها على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادى والاجتماعي . نحن نريد ان نمنع تحول الصراع في امريكا الوسطى الى عنصر للمواجهة بين الشرق والغرب . لذلك أكدنا ان مبدأ عدم الانحياز يعد صيغة للتعايش السلمي والمنظم والمتسق في امريكا الوسطى . وهدفنا النهائي هو أن نضع الصيغ التي تتسم بطابع امريكا اللاتينية لحل المشكلات التي يجب أن نتناولها ونحلها وحدنا .

أيدت المكسيك ، علاوة على ذلك ، اجراء حوار صريح بناء، وعلى أساس المساواة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وعرضت أن يجرى هذا الحوار على أراضيها . وقد بينت محادثات مانزاينيو امكانية ان تحل ، عن طريق المفاوضات التي تقوم على الاحترام المتبادل ، الخلافات القائمة بين دولتين لهما سيادة تربطنا بهما علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون .

وقد وفر هذا الحوار في وقت ما مناخا للوفاق ووضع أساسا للتفهم كان من الممكن تعزيزه نسبيا بسهولة اذا ما استؤنف الاتصال . ويسعنا أن نعيد مرة أخرى تحريك الآلية السياسية السليمة لنحسم بطريقة متحضرة الاختلافات القائمة ونمنع أعمال العدوان التي يبحثها المجلس الآن .

وتصرّ المكسيك على أن الاختلافات الاقليمية لابد ان تحل وفقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق . ان القسر الاقتصادى لا يتفق مع الأهداف التي تسعى الى تحقيقها العملية التي بدأتها كونتادورا . اننا نكرر نداءنا لجميع الدول أن تستجيب بفاعلية ووضوح للاجراء الدبلوماسي الذى نضطلع به . وندعو البلدان المعنية الى ان تستأنف في اطار من الكرامة الحوار الذى توقف .

ظلت أزمة امريكا الوسطى محل دراسة مجلس الأمن منذ عدة سنوات كما بقيت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة . وفي القرار ٤/٣٩ المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ حثت الجمعية العامة :

" جميع الدول ، ولا سيما تلك التي لها روابط بالمنطقة ومصالح فيها ، على أن تتقيد على نحو كامل بمقاصد ومبادئ وثيقة كونتادورا " .

ورغم هذا الاعلان الجماعي الذي لا لبس فيه للمجتمع الدولي ، لا تزال الخطط العدوانية تقف بوضوح في وجه جهود كونتادورا لتحقيق السلام في امريكا الوسطى . لقد حان الوقت للاختيار بين الحرب والسلم ، بين فرض الرأي والحوار ، وبين المبادئ الدائمة والانفعالات العابرة .

ينبغي أن يكون الاحترام الدقيق لمبادئ القانون ، وممارسة المفاوضات الدبلوماسية للبحث عن حلول حقيقية لمشكلات عصرنا قاعدتين دائمتين في سلوك الدول الأعضاء . وهذا هو أفضل طريق للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . ينبغي ألا يكون الاحتفال بهذه الذكرى من طريق اقامة الحفلات بل باتخاذ قرارات سياسية تؤكد رغبتنا في السلم والعدالة .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية من الصينية) : سيدي ، يسرني بالغ السرور أن اراكم ، ممثلا مرموقا لتايلند ، وهي بلد صديق مجاور للصين ، تتولون رئاسة هذا المجلس . ان وفد الصين يهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، ونحن واثقون ان مواهبكم الفذة وخبرتكم الفنية في الدبلوماسية ستمكنكم من قيادة هذا المجلس الى ان تنفذوا باسلوب ممتاز الأعمال الهامة التي يواجهها في شهر أيار/مايو. أود ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن شكرنا لسعادة السفير خافيير اریاس ستيبيا ممثل بيرو على مساهماته القيّمة التي قدمها اثناء توليه رئاسة المجلس في الشهر الماضي .

ينشغل المجتمع الدولي انشغالا كبيرا بالحالة السائدة في امريكا الوسطى . وتناول مجلس الأمن هذا الموضوع عدة مرات من قبل وأكد بشكل لا لبس فيه في القرار ٥٣٠ (١٩٨٣)

" حق نيكاراغوا وجميع البلدان الاخرى بالمنطقة في العيش في سلم وأمن ، دون التعرض لأى تدخل خارجي " .

واتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات تؤيد بحزم الجهد الذى تبذله مجموعة كونتادورا للتوصل الى حل سلمي لمسألة امريكا الوسطى وتحث جميع الأطراف المعنية على ان تتعاون مع مجموعة كونتادورا . ومع ذلك فمما يبعث على قلقنا ان قرارات الأمم المتحدة الخاصة باحترام استقلال وسيادة جميع بلدان امريكا الوسطى لم تنفذ تنفيذا كاملا وانه لا تزال هناك أشكال مختلفة من التدخل الخارجي تؤدى الى حالة مضطربة وغير هادئة في تلك المنطقة .

وقد اعلنت الولايات المتحدة مؤخرا انها ستفرض حظرا تجاريا على نيكاراغوا ، وقد أدى ذلك الى مزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين . وقد اعربت بلدان كثيرة عن قلقها في هذا الصدد . لقد دعا وفد الصين باستمرار الى تسوية النزاعات بين الدول عن طريق المفاوضات السلمية وفقا للمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وعلى أساس المساواة . ونحن نرى ان التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا من جانب الولايات المتحدة وممارستها الضغط على نيكاراغوا بفرض حظر تجارى ، وعن طريق تدابير أخرى ، يشكلان انتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وسيؤديان الى تفاقم التوتر في امريكا الوسطى مما يعرّض للخطر الحل السلمي لمشاكل المنطقة .

يرى الوفد الصيني ان مسألة امريكا الوسطى ينبغي تسويتها بمعرفة بلدان امريكا الوسطى ذاتها عن طريق المفاوضات وفقا لمبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها البعض ومبدأ تقرير المصير الوطني وذلك بمنأى عن أى تدخل خارجي . وقد بذلت مجموعة كونتادورا جهودا لا تكل لتشجيع التسوية السلمية عن طريق المفاوضات للمنازعات بين الأطراف المعنية ، وبذلك كسبت ثناء المجتمع الدولي على نطاق واسع . ويود الوفد الصيني أن يكرر هنا ان الصين تؤيد تأييدا قاطعا مجموعة كونتادورا في جهودها للتوصل الى حل سلمي لمسألة امريكا الوسطى ويأمل أن تستجيب الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية لجهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا وذلك عن طريق اجراءات ملموسة بغية تخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أهنئكم تهنئة صادقة على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن شهر ايار/مايو . وانني على ثقة من أنكم بخبرتكم الدبلوماسية الثرية سوف تسهمون اسهاما قيّما في عمل المجلس ، ولسوف يتعاون الوفد الدانمركي معكم . وفضلا عن ذلك فانكم تمثلون بلدا ترتبط به الدانمرك بعلاقات خاصة من الصداقة والتعاون .

أغتنم أيضا هذه الفرصة للتعبير عن اعجابي بالطريقة الممتازة التي اتبعها سلفكم ممثل بيرو الدائم السفير اريال ستيبا في النهوض بمسؤولياته في الشهر الماضي .

مرة أخرى تعرض على المجلس الحالة الخطيرة في منطقة امريكا الوسطى .

ان أعمال العنف التي تؤدى الى الخسائر في الأرواح البشرية والبؤس وانتهاك حقوق الانسان قد أصبحت منذ وقت طويل من حقائق الحياة اليومية . وتلك الحالة المتوترة مافتئت منذ العديد من السنوات تجذب انتباه العالم ومافتئت تعتبر سببا لقلقنا البالغ جميعا .

ان الأزمة في امريكا الوسطى تتصل اتصالا وثيقا بعمليات التغيير التي تشهدها دول تلك المنطقة .

وتكمن جذور الحالة الراهنة في القمع والمظالم الاجتماعية والاقتصادية القديمة قدم القرون . ولا يمكن ايجاد حلول عادلة دائمة للمظالم الاجتماعية والتخلف الاقتصادي عن طريق القوة المسلحة أو بأي شكل من أشكال القسر . ان تصاعد العنف لا يقدم أي أمل لشعوب المنطقة . ان مشاكل البلدان المعنية لا يمكن حلها الا عن طريق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الأكثر عدلا للموارد واتباع نظم ديمقراطية للحكم عن طريق الانتخابات الحرة . ومن الأهمية بمكان احترام المبادئ الأساسية لعدم التدخل وحرمة الحدود الوطنية وتقرير المصير دون ضغط خارجي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض . ولا يمكن أن نجني شيئا من ادخال مشاكل المنطقة في اطار الشرق والغرب .

ان المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل الاقليمية تقع على عاتق بلدان المنطقة ذاتها . وبالتالي فان حكومتي ما فتئت تؤيد تأييدا تاما جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا منذ بدايتها . اذ أن عملية كونتادورا تشكل جهدا سياسيا ودبلوماسيا قادرا على تحقيق منجزات بالغة الاهمية . ان بلدان كونتادورا الأربعة ، في تعاون وثيق مع جميع الحكومات المعنية في امريكا الوسطى ، قد أبدت استعدادها للاستمرار في العملية على الرغم من المصاعب التي تجابهها . وقد حققت بالفعل نتائج باهرة . الا انها مهمة بالغة الحساسية وتتطلب أقصى درجة من المرونة وضبط النفس .

لقد كسبت عملية كونتادورا تأييد المجتمع الدولي برمته دون استثناء . ان مجلس الأمن في قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) المعتمد بالاجماع نوه بجهود مجموعة كونتادورا ، ووجه نداء عاجلا الى الدول المهتمة لأن تتعاون تعاونا تاما مع مجموعة كونتادورا ، وفي نفس الوقت أكد من جديد حق نيكاراغوا وجميع البلدان الأخرى بالمنطقة في العيش في سلم وأمن ، دون التعرض لأي تدخل خارجي . ومنذ ذلك الوقت فان هذه المواقف قد لقيت التأييد في صورة قرارات اتخذتها الجمعية العامة واعتمدت بالاجماع أيضا . وهذا التوافق في الآراء والتأييد الدوليين لجهود مجموعة كونتادورا ينبغي أن يستمر .

في شهر ايلول/سبتمبر الماضي عقد مؤتمر لوزراء الخارجية في سان خوسيه بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأسبانيا والبرتغال ودول امريكا الوسطى والدول

الأعضاء في مجموعة كونتادورا . وفي البلاغ المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع أعاد الوزراء تأكيد التزامهم بأهداف السلم والديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في امريكا الوسطى . وفي تلك المناسبة وضع الوزراء أساس هيكل جديد في الحوار السياسي والاقتصادي بين اوروبا وامريكا الوسطى . ووافق الوزراء أيضا على توسيع وتنويع التجارة المتبادلة بينهم الى أقصى حد ممكن آخذين في الاعتبار أهمية التنمية الاقتصادية لبلدان امريكا الوسطى . وقد تعهد الاتحاد ببذل قصارى جهده من أجل تنمية المنطقة في اطار البرامج الحالية والمستقبلة لصالح البلدان النامية .

واتساقا مع الايمان بقيمة التجارة والتعاون الاقتصادي على النحو الذي عبر عنه بلاغ سان خوسيه ترى حكومتي على نحو مؤكد ان فرض العقوبات الاقتصادية — حتى مع عدم انتهاك القانون الدولي العام — لن يساعد بأي حال من الأحوال في حل المشاكل وخفض الصراعات في المنطقة . ومن المفهوم ان حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي طال أمدها في المنطقة تثير قلق البلدان المجاورة . بيد ان التوتر في المنطقة سوف يزداد حيث ان الحظر يمس على نحو خطير بعملية كونتادورا ومن ثم يقلل الأمل الحقيقي الوحيد للسلم والرخاء في امريكا الوسطى .

لقد دللت الولايات المتحدة في الماضي نحو يتسم بأقصى قدر من الشهامة على استعدادها وقدرتها على زيادة المساعدة الواسعة النطاق للبلدان والمناطق التي تعاني من الفاقة . وقد آن الأوان لتحويل الأزمة في امريكا الوسطى الى فرصة : فرصة للاستفادة من الدفعة التي تهيئها ولاستخدامها ليس فقط لمساعدة بلدان المنطقة بل لضمان جعلهم بمنأى عن العدوان والعنف ولمساعدتهم في مجال تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية .

وفي نفس الوقت فاننا نوجه نداء عاجلا الى الأطراف لكي تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الدانمرك على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد تروياتوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أولا ارحب بكم ، سيدي ، ممثل تايلند ، في منصبكم المثقل بالمسؤولية ، منصب رئيس مجلس الأمن . ونحن على ثقة من انكم ، بحذاقتكم الدبلوماسية المعهودة ، ستواصلون توجيه أعمال المجلس في هذا الشهر بنجاح .

اغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناني لممثل بيرو ، السفير أرياس ستيبا على الطريقة الماهرة - بل البارعة للغاية - التي اضطلع بها بمهام الرئيس أثناء شهر نيسان/ابريل ، الذي لم يكن بأية صورة شهرا سهلا من ناحية أعمال المجلس .

في مستهل كلمتي أود ان ادلي ببضع كلمات عن الذكرى السنوية الاربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، الذكرى السنوية التي يحتفل بها رسميا في الاتحاد السوفياتي في هذا اليوم بالذات .

واذ يحتفل الشعب السوفياتي الذي ساهم مساهمة حاسمة في الاطاحة بالفاشية ، بهذا النصر العظيم ، لن ينسى المساهمة الرئيسية التي قدمتها للكفاح ضد عدونا المشترك شعوب بلدان التحالف المناهض لهتلر ، والمقاتلون في جيوش التحرر الوطني ، والانصار ، وأعضاء المقاومة السرية والذين شاركوا في أعمال التمرد ضد الفاشية وفي حركة المقاومة .

ان الحلف العسكري الذي ظهر الى الوجود اثناء سني الحرب دلل على امكانية التعاون المتأصلة في النضال المشترك من أجل السلم والمستقبل الأفضل للبشرية .

وفي هذا اليوم صدرت رسالة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . والرسالة موجهة "الى شعوب وبرلمانات وحكومات جميع البلدان بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية" . وتؤكد هذه الرسالة

"ان أحد الدروس الرئيسية التي تعلمناها هو ان العدوان يجب أن يقاوم بحزم وبثبات قبل انتشار اللهيب الفعلي للحرب" .

واليوم يناشد شعب الاتحاد السوفياتي جميع الشعوب والبرلمانات والحكومات أن تصغي الى صوت العقل وتوقف، من خلال الجهود النشطة والمشتركة، الانزلاق التدريجي الى حضيض الكارثة النووية وتسد الطريق المؤدية الى حرب جديدة . ولا شك ان جزءا هاما من هذا المسعى يجب أن تقوم به الأمم المتحدة . ان الرسالة التي أشرت اليها تذهب الى القول بأن المصلحة المشتركة لجميع البلدان تكمن في النهوض بتحسين فعالية الأمم المتحدة باعتبارها اداة دولية للسلم والأمن بين الشعوب، وفي تنفيذ الهدف المقدس المعلن في الميثاق ، انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب وضمان ان تعيش الشعوب معا متمتعة بحسن الجوار .

لقد أيد وفد الاتحاد السوفياتي طلب نيكاراغوا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن . وقد استمعنا باهتمام الى الكلمة التي ألقاها في هذه القاعة الممثل الدائم لنيكاراغوا، السيد تشامورو مورا . ان الحقائق التي ساقها في تلك الكلمة المتوازنة والمعدة ببراعة تؤكد أن ذلك الطلب يقوم على أساس سليم . ان القلق الكبير المحسوس ازاء الأحوال السائدة في أمريكا الوسطى تجلى بوضوح اليوم في كلمات عدد من الدول الاخرى الاعضاء في الأمم المتحدة . لقد اعرب متكلمون كثيرون - واعتقد ان المتكلمين اللاحقين سيفعلون نفس الشيء - عن الرأى السائد عموما لدى بلدان حركة عدم الانحياز المؤلفة من مائة دولة تقريبا من دول العالم . وفي ٧ أيار/مايو من هذا العام نظر مكتب تنسيق تلك الحركة في الحالة الخطيرة المحيطة بنيكاراغوا وأدان ادانة قاطعة الأعمال الخارجة على القانون الموجهة ضد ذلك البلد . وفي رأينا ان الشاعر المعرب عنها في تلك البيانات لها ما يبررها تماما .

وطوال السنوات الأربع الماضية ظلت المشاكل المتعلقة بالحالة في أمريكا الوسطى سمة دائمة من سمات جدول أعمال مجلس الأمن . ولقد رأينا، رغم قرارات الأمم المتحدة السارية، ان الحالة في ذلك الجزء من العالم تستمر في التدهور . وهي تتحول باستمرار الى مصدر متزايد الخطورة للتوتر الدولي . وهناك سبب واحد لذلك : التصاعد المتزايد للأعمال العدائية لنيكاراغوا التي تقوم بها الولايات المتحدة، أعمال تستهدف التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وقلب حكومتها الشرعية . فالاستعدادات لتوسيع

نطاق العمليات المسلحة التي يقوم بها الشومبويون وحلفاؤهم تكشف على يد أفراد من مواطني الولايات المتحدة ويقومون بالتنسيق فيما بينها بصورة مباشرة .

لقد اتسم ربيع هذا العام بجولة أخرى من الاستعدادات العسكرية لقوات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى مع وضوح نوايا التدخل . والدليل على ذلك العدد الذى لم يسبق له مثيل من جنود الولايات المتحدة الموفدين للخدمة في ذلك الجزء من العالم أثناء مناورات "بيك باين" و "يونيفرسال ترك" ، علاوة على حقيقة ان تكنولوجيا الولايات المتحدة في مجال العربات المدرعة والدبابات ظهرت هنا وان عمليات الانزال يجرى اتقانها .

ان تحويل اراضي دول معينة من دول أمريكا الوسطى جار خطوة خطوة الى نقاط صور لشن حرب مدمرة على نيكاراغوا . وبما أن الولايات المتحدة قد اختارت طريق البحث عن حل مشاكل أمريكا الوسطى بالقوة ، فانها لجأت الى تكتيكات الاعاقة العلنية لكل الطرق والوسائل الرامية الى تحقيق تسوية سياسية في ذلك الجزء من العالم . ان تبعة انقطاع المحادثات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا يقع كلية على عاتق الولايات المتحدة ، وان جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا احبطت تحت ذرائع مختلفة . ولقد رفضت واشنطن صراحة ودون اللجوء الى أية حجج لتبرير موقفها ، جميع المقترحات البناءة التي تقدمت بها حكومة نيكاراغوا وتجاهلت جميع العروض التي أبدتها بحسن نية .

ومن حين لآخر ، لا تتورع الولايات المتحدة ، في سعيها الواضح الى تحقيق مقاصد تكتيكية ، عن اللجوء الى المناورات الهادفة الى التشويش على المرحلة الجديدة ، الأكثر خطورة التي بلغتها سياستها العدوانية في ذلك الجزء من العالم . فتحت قناع ما يسمى الخطط السلمية ، تطلب في حقيقة الأمر احداث تغيير في الهيكل الداخلي لنيكاراغوا ، وتغييرات في سياستها الخارجية . ان الأوامر تصدر الى بلد ذى سيادة ، دون ان يعطى له الخيار ، بشأن الدول التي يمكن له ان يقيم معها العلاقات والدول التي لا يمكن له ان يقيم معها العلاقات .

وكما أعرب ببلاغة في هذا الصدد رئيس جمهورية كولومبيا ، السيد بيتانكور، ليست هذه الخطط سوى "استعدادات للحرب" . انها حقيقة معروفة على الملأ بوجود خطط لزيادة القوة الكلية للوحدات المضادة للثورة ليبلغ مجموعها ٣٥٠٠٠ فرد . وفي الوقت نفسه اعترف مباشرة بوجود احتمالية استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة ضد نيكاراغوا اذا لم تذعن نيكاراغوا للضغط الفظ والابتزاز .

وفي الوقت ذاته ، وكما علمنا من المعلومات التي بلغتنا ، يعمل البنتاغون بصورة نشطة على وضع تفاصيل عمل عسكري آخر للاضطلاع به في امريكا الوسطى ، وذلك استنادا الى " تجربته " في لبنان وغرينادا . ويبدو ان دروس الماضي غير البعيد ، بما في ذلك دروس السنوات العشر الماضية ، لم تستوعب على النحو التام . ان ما قاله القدماء صحيح : من أرادت له الآلهة الدمار ،اصابته أولا بالجنون .

لقد ارتكبت جميع هذه الأعمال ، بصورة علنية ، بانتهاك لمبادئ الاخلاق المعترف بها عموما والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ولابد لهذا السلوك أن يثير قلقا مشروعا في جميع أرجاء العالم ، وشعورا متزايدا بالجزع والاستياء في الولايات المتحدة ذاتها .

ولقد كانت الحلقة الأخيرة من سلسلة الأعمال غير المشروعة قيام الولايات المتحدة بفرض حظر تجارى على نيكاراغوا واتخاذ تدابير اقتصادية ضدها . وقد فعلت ذلك على الرغم من المبادئ الدولية القائمة والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها في اطار الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى . وان الغرض الواضح من هذا العمل هو الحاق الضرر باقتصاد بلد نام ، وحمل شعبه على الركوع باستخدام الحصار الاقتصادى . ولم ينكر ان هذه الأعمال تستهدف تدعيم سياسة التدخل العامة التي تمارس ضد نيكاراغوا .

ومن المعروف تماما أيضا ان القيود السياسية التي تفرض من جانب واحد على التجارة وأى نوع من أنواع المقاطعة والجزاءات التعسفية تثير مناخا من التوتر والريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتقوض الأساس القانوني لهذه العلاقات . وفي هذا الصدد ، من الملائم أن أشير مرة أخرى الى أن الولايات المتحدة ، اذ تفرض مقاطعة وحصارا على الدول التي لا تقبل الامتثال لرغبات واشنطون ، مابرحت منذ عدة سنوات تدافع بعناد عن نظام بريتوريا العنصرى ضد فرض مجلس الأمن جزاءات دولية فعّالة عليه .

وسنكون ممتنين جدا لوفد الولايات المتحدة اذا أمكنه أن يوضح للمجلس لماذا يؤكد ممثلو الولايات المتحدة ، كلما طرحت مسألة فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، على

ان هذا الاجراء لن يحقق النتيجة المرجوة . انهم يدعون ان ما يلزم بالنسبة لنظام الفصل العنصرى هو الحوار و " الارتباط البنّاء " . أما في حالة نيكاراغوا . فقد فرضت الجزاءات بيسر كبير ، لغرض واضح هو احباط أية امكانية لاجراء حوار أو ايجاد حل سلمي للمشكلة .

ان البيان الذى أدلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة يعزز ببساطة الحجج التي ساقتها نيكاراغوا . لقد كان الغرض الأساسي من ذلك البيان هو محاولة تبرير زيادة تدخل الولايات المتحدة في شؤون ذلك البلد الصغير . وقد حاول ممثل الولايات المتحدة ان " يشرح " السبب الذى يدعو الولايات المتحدة الى التدخل في شؤون بلد آخر ، ولكنه لم يذكر شيئا عن النقطة الرئيسية قيد البحث : من أعطى واشنطون الحق في هذا التدخل ؟ هذا سؤال يود مجلس الأمن أن يحصل على اجابة عليه . وحتى الآن لم يحصل على أية اجابة .

لقد اتهم ممثل الولايات المتحدة نيكاراغوا بالقيام بنوع من التدخل في شؤون جيرانها . ويتساءل المرء لماذا نجد هؤلاء الجيران وبلدان امريكا اللاتينية الأخرى اما ملتزمين الصمت أو معارضين لأنشطة الولايات المتحدة . وأخيرا ، عندما أكد ممثل الولايات المتحدة على ان هناك نوعا من العلاقة الخاصة بين نيكاراغوا والاتحاد السوفياتي ، لم يستطع أن يذكر سوى حقيقة واحدة ، وهي : ان الرئيس اورتيغا قام بزيارة موسكو . ان اعتبار كل زيارة يقوم بها رئيس دولة ما لعاصمة بلد آخر نوعا من النشاط التخريبي أمر مبالغ فيه . وبالمناسبة ، اعتقد ان الرئيس اورتيغا سيكون غدا في مدريد .

ان الاحداث الدائرة حاليا حول نيكاراغوا يجب أن تدرس بحكم الضرورة في اطار أوسع . لقد أكد السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في بيانه الذى ألقاه بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل من هذا العام ، على ما يلي :

" ان الولايات المتحدة تدعي علانية الحق في التدخل في كل مكان متجاهلة في الوقت ذاته ، وضاربة في بعض الاحيان عرض الحائط مصالح

البلدان والشعوب الأخرى ، وكذلك التقاليد المرعية في العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقات السارية. وهي تخلق باستمرار مصادر الصراع وخطر الحرب عن طريق زيادة تفاقم الحالة في جزء من العالم ، ثم في جزء آخر. واليوم ، تهدد الولايات المتحدة شعب نيكاراغوا البطل بالعنف العسكري ، محاولة حرمانه من حريته وسيادته ، مثلما فعلت بشعب غرينادا " .

ان الاتحاد السوفياتي يرفض رفضا قاطعا سياسة العدوان ، وسياسة التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ، وسياسة الارهاب الصادر عن الدولة ، وهي السياسة التي تنتهج ضد نيكاراغوا ، ويدينها ادانة قاطعة . وان الاتحاد السوفياتي ينهض دفاعا عن حقوق شعب نيكاراغوا غير القابلة للتصرف في الحرية والديمقراطية والتنمية المستقلة ، ويقف بحزم الى جانب هذا الشعب في كفاحه ضد الهجمات العدوانية للامبريالية . وقد تم تأكيد هذا النهج ، الذى نعتبره قضية مبدأ ، في الزيارة التي قام بها مؤخرا لبلادنا وفد من نيكاراغوا ، برئاسة الرئيس اورتيغا .

ان الحلول لمشاكل امريكا الوسطى لا يمكن تحقيقها بقوة السلاح أو بممارسة الضغوط أو توجيه الانذارات أو فرض الحظر ، وانما بالتماس تسوية سلمية عن طريق المفاوضات ، تراعي المصالح المشروعة لجميع بلدان المنطقة ، وتحترم سيادتها . ولم يفت الأوان بعد للعودة الى السبيل الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . وهذا ما يجعل الاتحاد السوفياتي يحبذ اعطاء دفعة جديدة لأنشطة مجموعة كونتادورا ، ويؤيد مبادرات حكومة نيكاراغوا الرامية الى اجراء حوار وازالة حالة التوتر من امريكا الوسطى .

وفي الحقيقة ، لابد أن يشاركنا في هذا الموقف كل من يعتز حقا بمثل السلم ويعترف باخلاص بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويدافع عنها . هذا ما طالبت به قرارات الأمم المتحدة المتخذة بتوافق الآراء بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، بما فيها قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) وقرارا الجمعية العامة ٣٨/١٠ و ٣٩/٤ . وقد تم الافصلاح عن ذلك بوضوح جلي في ردة الفعل العنيفة التي قامت في جميع أنحاء العالم على الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الحالية في واشنطون .

وفي رأينا ، سيكون تصرف مجلس الأمن سليما ويتحلى بالمسؤولية اذا طالب باحترام حقوق نيكاراغوا ، مثلما تحترم حقوق البلدان الأخرى ، بما في ذلك حقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، واذا أدان التدخل في الشؤون الداخلية لامريكا الوسطى والحظر الاقتصادي غير المشروع ، وطالب بوضع حد لهذه الأعمال على الفور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، بوسعي أن أتحدث عن العلاقات التي تربط بين بلدينا ، ولكن يكفيني أن أقول انه يسعدني أن أهنئكم ، بصفتكم ممثلا مرموقا من بلد من منطقة جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة تعتبر استراليا نفسها جزءا منها ، أهنئكم على رئاسة المجلس ، وأؤكد لكم ثقة وفد بلادى في أنكم ستضطلعون بواجباتكم بمقدرة فائقة .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير خافيير آرياس ستيبا ، الذى تولى رئاسة المجلس في شهر نيسان/ابريل ، لاضطلاعه بمهامه بكل هذا القدر من المهارة والفعالية .

اننا ننظر اليوم في التطورات التي طرأت على منطقة لها تاريخ طويل من العنف وانعدام الأمن . وهي منطقة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة ، نبعت من قرون طويلة من الظلم والاستغلال .

ومشاكل المنطقة قد لا تكون جديدة ، ولكنها خطيرة ، ومن واجب المجتمع الدولي أن يهتم اهتماما مسؤولا بتطورات امريكا الوسطى ، وأن يبذل كل ما في وسعه ليساعد على تحسين أقدار شعوب تلك المنطقة .

ان بلادى تقع بعيدا عن امريكا الوسطى ، ولكن عضويتنا في مجلس الأمن ، تلقي على عاتقنا التزاما بأن نضطلع بدور بناء ومسؤول في البحث عن حلول سلمية للمسائل المعروضة على المجلس .

لقد أعربت استراليا بوضوح عن آرائها بشأن هذه الحالة في عدد من المناسبات طوال السنة الماضية . ولقد أشرنا الى وجود أوضاع اقتصادية واجتماعية غير عادلة ، باعتبارها المصدر الأساسي لمشاكل المنطقة ، وحثثنا على الابقاء على امريكا الوسطى بمنأى عن الصراع بين الشرق والغرب .

وناشدنا جميع البلدان أن تؤيد جهود مجموعة كونتادورا ، الرامية الى البحث عن حل سلمي تفاوضي لصراعات المنطقة . كما أشرنا الى قلق بلدان كونتادورا ذاتها ، وغيرها من الدول التي تربطها بالمنطقة علاقات وثيقة مثل كندا وبيرو والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ،

واهتمامها بضرورة عدم المساس بهذه العملية . ان حلول مشاكل المنطقة لا تتأتى الا من شعوب المنطقة ذاتها ، ولا يمكن أن تفرض من الخارج .

وعلى مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده لتأييد عملية التفاوض هذه . وعلى حين أن مجموعة كونتادورا هي التي تضطلع بالعمل الشاق ، بوسع المجلس أن يدعمها بتوضيح المبادئ والأعمال التي يحب أن توجه الدول المعنية . ومما يكتسي أهمية قصوى أن تفي جميع الدول ، في نية صادقة ، بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك التزامها بتسوية المنازعات بالسبل السلمية بشكل لا يعرّض الأمن والسلم الدوليين والعدالة الدولية للخطر .

وفي تطبيق هذه المبادئ العامة على حالة امريكا الوسطى بالذات يمكننا أن نتقدم ببعض الملاحظات :

من حق كل بلد ان امريكا الوسطى أن تعيش في سلم وأمن بمنأى عن أى تدخل خارجي . ولقد أعيد التأكيد على هذا المبدأ في قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) ، ولا يزال ساري المفعول حتى اليوم .

من حق نيكاراغوا أن تختار شكل حكومتها دون تدخل خارجي .

لا بد من التنديد باستخدام القوة في فض المنازعات ، أيا كان الطرف الذى يستخدمها . ولا بد من وقف دورة العنف في امريكا الوسطى .

ينبغي أن تقدم جميع الدول تأييدها الكامل لعملية كونتادورا ، لا بالخطب الرنانة فحسب بل وبالأفعال .

وفي رأينا أن فرض العقوبات التجارية في هذه الحالة ، لن يحقق الهدف المنشود ، ولكن هذه العقوبات قد تؤدى الى أثر عكسي ، أى أن تطيل أمد التوتر ، وبالتالي تعرقل عملية كونتادورا .

لقد استمع وفدى باهتمام بالغ الى البيانات التي أدلى بها من سبقه من المتكلمين . وتتفهم استراليا اهتمامات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمنطقة ، ولا ننكر أن من حقها أن تشعر بالقلق ازاء ما يحدث في منطقة قريبة للغاية من حدودها . ومن الطبيعي أن يشعر كل بلد بالقلق ازاء ما يدور في المناطق المجاورة له . وفي هذا السياق ، أوضح كل من

رئيس وزراء استراليا ووزير خارجيتها أننا لا نرى أن فرض العقوبات التجارية اجراء سليم في ظل هذه الظروف . وتأسف حكومة استراليا لأن هذه الخطوة قد اتخذت بالفعل .

ختاما ، أناشد جميع البلدان المعنية أن تمتنع عن استخدام العنف أو تأييده في امريكا الوسطى . وتطالب استراليا كل الأطراف أن تتجنب القيام بأية أعمال استفزازية من شأنها أن تزيد التوتر أو أن تعقد من عملية البحث عن حل سلمي لمشاكل المنطقة .

وتعرب استراليا عن أملها الوطيد في أن تتمسك جميع الأطراف بأسلوب الحوار والتفاوض في العلاقات فيما بينها . وبهذه الوسيلة يمكنها أن تعمل سويا من أجل تحقيق اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كخطوات ضرورية من أجل اقامة حكومات مستقرة يؤيدها الاختيار الديمقراطي ، ومن أجل ادخال تحسين مطلوب لحالة حقوق الانسان . وهذا هو الهدف الذى يجب أن تكرس كل الأطراف نفسها له ، وأن تجاهد من أجل تحقيقه . وتأمل استراليا أن تؤدى هذه المناقشات الدائرة في مجلس الأمن دورا ما صوب تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

السيد دى كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بسعادة بالغة ، سيدى الرئيس ، أضم صوتي الى من سبقوني في تقديم التهاني الحارة اليكم لتوليكم الرئاسة . ولست في حاجة الى أن أشير الى علاقات الصداقة القديمة التي تربط بين بلدينا . واذ سعدت بمعرفتكم بشكل أفضل منذ بضعة أشهر ، بفضل اتصالاتنا الودية ، فانني أعلم أن حسكم التفاوضي ، وسلطتكم المرنة والفعّالة سوف يكونان عونا كبيرا لكم في فترة رئاستكم .

وأود أيضا ، سيدى الرئيس ، أن أقول لسلفكم السفير أرياس ستيبا أن فترة رئاسته كانت موضع تقدير وفدى . فخبرته الدبلوماسية وكياسته الطبيعية أثرت تأثيرا ايجابيا على مفاوضاتنا . وهو يعرف ، كما أعرب شخصيا ، العلاقات الممتازة التي تجمع بين دولتينا منذ البداية .

وأكون مقصرا لو لم أذكر المجلس بمشاعر القلق التي تساور حكومتي كلما زاد التوتر في امريكا الوسطى أيا كان مصدره .

عندما دفعت العمليات العسكرية مجلس الأمن الى أن يعتمد القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) في أيار/مايو ١٩٨٣ ، شعرنا بالاغتباط لأن بعض المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق منظمتنا قد أكدها أعضاء المجلس مرة أخرى بالاجماع ،

"... ولا سيما التزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وحدها ..."

(القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) ، الفقرة ٤)

وهذا الاجماع حول ضرورة ايجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق تطور سلمي للحالة في امريكا الوسطى ، وتأييد جهود مجموعة كونتادورا ، تم الاعراب عنه أيضا في الدورتين الاخيرتين للجمعية العامة في قراريها ٣٨/١٠ و ٣٩/٤ .

ذاك هو الاتجاه الذى نرغب في أن يتخذ حتى نتوصل الى تسوية اقليمية دائمة في امريكا الوسطى . ان ابرام وثيقة كونتادورا وتنفيذها يتيح لجميع بلدان امريكا الوسطى أن تتطور وفقا للمسار الذى تختاره شعوبها بحرية .

لا يمكن لعملية مجموعة كونتادورا الا أن تضار نتيجة التدابير القسرية التي اتخذت ضد نيكاراغوا . وتأسف بلادى أن هذا قد حدث ، نظرا الى أن مجموعة الدول الاوروبية العشر أوفدت بعثة حسن نوايا خاصة الى دول مجموعة امريكا الوسطى .

هذه التدابير الاقتصادية ــ شأنها شأن تدابير أخرى دفعت مجلس الأمن الى الاجتماع في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٤ ــ سوف تلقي عبئا على حياة السكان الذين عانوا الكثير بالفعل . انها تحمل معها بذور مزيد من التوتر الداخلي . ونحن مقتنعون تماما بأنه لن تكون في امريكا الوسطى ، شأنها شأن أى مكان آخر ، ديمقراطية حقيقية دائمة ما لم تكن مرتكزة على السلام وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا تؤيد فرنسا اجراء عملية تفاوض في تلك المنطقة ، وتحتفظ بعلاقات التعاون مع دول ذلك الجزء من العالم .

ولذلك ، لا يسع فرنسا الا أن توجه نداء ملحا باجراء حوار ، بينما تؤكد مرة أخرى ــ في الوقت نفسه ــ تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبعملية مجموعة كونتادورا الراهنة وبجميع المفاوضات الثنائية التي بدأت بغية توفير المتطلبات الضرورية والملحة لتخفيف حدة التوتر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا ، الذى أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أهنئكم بمناسبة توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأنا واثق من أنكم سوف تترأسون بنجاح أعمال هذا الجهاز الهام بفضل خبرتكم ومهارتكم الكبيرتين .

أهنئ أيضا السفير أرياس ستيبا ممثل بيرو ، وهو زميل موقر من امريكا التي تبعث على قلقنا ، وأشكره على الاسلوب الذى أدى به واجباته خلال الشهر الماضي . ويبين العمل الممتاز الذى قام به السفير ارياس ستيبا في المجلس اهتمامه بشعوبنا والتزامه ازاءها .

مرة أخرى ، علينا أن ندعو مجلس الأمن للنظر في الحالة الناشئة عن الحظر من جانب واحد الذى ليس له ما يبرره والذى فرضته حكومة واشنطون على نيكاراغوا . هذه الخطوة

الجديدة في تصعيد الأعمال التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد شعب نيكاراغوا ينبغي أن تضاف الى أعمال العدوان السياسية والاقتصادية والعسكرية العديدة التي كان على ذلك البلد أن يتعرض لها وذلك بصفة خاصة منذ اللحظة التي هزم فيها حكم سوموزا ، المولود غير الشرعي للتدخل العسكرى الامريكي في نيكاراغوا .

ان الضايقات السياسية ، وحملات الضغط الرامية الى تشويه صورة الثورة الساندينية ، وتدريب وتسليح وتمويل العصابات المناهضة للثورة ، وتلغيم المواني والقيام بمناورات عسكرية لا نهاية لها على حدود نيكاراغوا وبالقرب من شواطئها ينبغي أن تضاف جميعا الى الحظر الذى يفرض الآن لقتل شعب نيكاراغوا عن طريق التجويع .

ان الذريعة التي تستخدم لتبرير فرض حظر اجرامي هي رحلة رئيس نيكاراغوا الى الاتحاد السوفياتي . منذ متى يجب على رئيس دولة مستقلة ذات سيادة أن يطلب الاذن من واشنطون بأن يقوم برحلة الى عاصمة أخرى ؟ وباسم أى مفهوم قانوني أو مبدأ أخلاقي تنتحل الولايات المتحدة هذا الحق لنفسها ؟

آن الأوان للعقل البشرى والحكمة والذكاء أن تسود . وعلى الذين يقومون منذ سنوات وبشكل منتظم بتسميم المناخ في منطقة امريكا الوسطى بالحكايات الخرافية الملفقة أن يوقفوا هذا التصعيد ويتجنبوا احداث المزيد من المعاناة والموت والدمار .

يجب على حكومة واشنطون أن تفكر مليا في أن الاجتماع الذى ضم حلفاءها في بون منذ أيام قليلة أعرب عن عدم الاتفاق على فرض الحظر ضد نيكاراغوا . وفي أماكن أخرى ، ضم أصدقاء للولايات المتحدة أصواتهم الى الذين لا يوافقون على ذلك التدبير . لم يحدث من قبل ان كانت هناك عزلة أكبر من هذه . وينبغي أن يطرح هذا وكذلك السياسة التي لا تزال الولايات المتحدة تمارسها ضد نيكاراغوا منذ سنوات عديدة للنظر فيهما بعناية .

لماذا لا تقوم الولايات المتحدة بالتفاوض بشرف وبهدوء مع نيكاراغوا ؟ لماذا لا تقوم بأعمال محددة ملموسة وجادة — بتأييد جهود مجموعة كونتادورا للتوصل الى حل سلمي بينما تبدى نيكاراغوا مرونة وارادة سياسية للتفاوض ؟

ان هذا الحظر يعصف بجهود كونتادورا بشأن التوصل الى حل . ويجب أن يوقف هذا الحظر الذين فرضوه ، وبالتالي يقدمون اسهاما حقيقيا في تهيئة مناخ من التفاهم في المنطقة .

لماذا لا تقوم الولايات المتحدة بذكاء وشجاعة سياسية بالتفاوض مع الحكومة الشرعية الدستورية لنيكاراغوا برئاسة دانييل اورتيغا ؟

لا تزال كوبا منذ ٢٦ سنة ضحية لهذه السياسة الاجرامية غير الانسانية الخاصة بالمقاطعة التي تفرض المعاناة على الناس ، ولكنها في الوقت نفسه تجعلهم أكثر قوة وتحولهم الى مدافعين أكثر شدة عن القضية التي يتمسكون بها .

وفي هذا الوقت - مثلما حدث منذ ٤٠ عاما مضت عندما شن النازيون والفاشيون الحرب وجأرت الشعوب من هولها - تجأر الشعوب مرة أخرى قائلة السلام السلام حتى نكرس طاقاتنا للتنمية .

ان ما يريده شعب نيكاراغوا هو السلام والكرامة . السلام لاعادة بناء البلد الذى دمره سوموزا . السلام لاعادة بناء ما دمرته عصابات سوموزا من القتلة الذين تدعمهم اليوم وكالة المخابرات المركزية .

اننا نطلب الى مجلس الأمن أن يستمع ويصغى الى صرخة شعوبنا في امريكا - ويمنح التأييد - وفقا لميثاق منظمتنا - لمجموعة كونتادورا حتى يسود العقل والحوار ويتوقف عصف المدافع ويتوقف الحظر الذى يفرضه الذين يتصرفون بغطرسة .

لقد فرضت حكومة الولايات المتحدة من جانب واحد هذا الحظر الذى يخضع - بموجب أحكام الميثاق - لاختصاص مجلس الأمن . ونحن ندين بشدة هذا التدبير السخيف غير المنطقي وغير الأخلاقي الذى - وأكرر هذا مرة أخرى - تعرفه كوبا جيدا لانه فرض علينا منذ ٢٦ عاما . وغدا قد يفرض أيضا على أى بلد لا يتبع ما تمليه واشنطون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الذى أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد لويتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
سيدى الرئيس ، أود أولا أن اشكركم ، وأن اشكر عن طريقكم أعضاء المجلس الآخرين ، للفرصة التي أتحتموها لوفد بلادى للمشاركة في مداولات المجلس بشأن البند المعروض عليه. ان وفد بلادى يضم صوته الى صوت المتكلمين السابقين في الاشادة بكم اشادة سامية تستأهلونها لأننا نعرف انكم ستقودون المجلس هذا الشهر قيادة ناجحة. ونهنئ بالمثل سلفكم ، رئيس المجلس لشهر نيسان/ابريل.

اننا في وفد تنزانيا ، شأننا شأن كل الأعضاء الآخرين المحبين للسلم في المجتمع الدولي ، ما فتئنا نتتبع التطورات الجارية في امريكا الوسطى بقلق عميق ، كما نتتبع المناقشة الجارية في هذا المجلس بشأن نيكاراغوا باهتمام شديد. ونعتقد ان لب المسألة في الحالة المتفجرة في تلك المنطقة هي مبادئ الميثاق الذى يعتمد عليه بقاء معظم الأمم ، ان لم يعتمد عليه بقاؤها جميعها ، والذى يعتمد عليه مستقبل السلم والأمن .

لقد استعرضت حركة عدم الانحياز التي تشترك بلادى في عضويتها ، في أكثر من مناسبة ، الحالة في امريكا الوسطى وأعربت عن قلقها ازاء التطورات المقلقة الجارية فيها. وبما أن أمن الدول في المنطقة يتعرض للتقويض حقا ، فان هذه التطورات تشكل خطرا جسيما على السلم الدولي. ولهذا ، نجد أن الشكوى التي قدمتها نيكاراغوا في أوانها الى هذا المجلس والدعوة التي وجهتها من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع لابد أن يثنى عليهما بوصفهما تعبيرا عن الروح التي ينبغي ان تلهم جميع الأطراف المعنية . ولهذا نود ان نغتنم هذه الفرصة لنضيف صوتنا الى صوت نيكاراغوا حكومة وشعبا في ندائها.

اننا مهما أكدنا لا يمكن أن نفرط في التأكيد على ان الحل الدائم للمشكلة - ليس فيما يتعلق بنيكاراغوا وحدها ، بل بالمنطقة برمتها - يستند تماما الى التقيد الصارم بمبادئ الميثاق ، وخاصة احترام استقلال جميع الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية . وفيما يتصل بنيكاراغوا ، وهي دولة غير منحازة ، لابد أن يحظى عدم انحيازها بالاحترام . وتحقيقا

لهذا الهدف ، يتعين على الأطراف ان تمتنع عن القيام بأية أعمال هي بمثابة عدوان وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ويجب ألا يدّخر جهد لالتماس الحل لأى نزاع بالوسائل السلمية .

ولفترة لا بأس بها ، مافتئت مجموعة كونتادورا تسعى الى تحقيق تسوية سلمية للمنازعات القائمة بين بلدان امريكا الوسطى ، وتعارض التدخل الخارجي وتخفف من حدة التوتر في المنطقة . ان بلدان بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، سويّة مع البلدان الخمسة في امريكا الوسطى ، قد عقدت مفاوضات في عدة مناسبات ، مما أتاح تطور الحالة في المنطقة باتجاه ايجابي . بيد أن استقلال وسيادة نيكاراغوا والبلدان الأخرى في امريكا الوسطى قد تعرّضا لخطر مستمر من الخارج ، مما جعل من المستحيل تخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى . وهذا ، بطبيعة الحال ، يثير قلقا واسع النطاق لدى المجتمع الدولي .

ان الجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والثلاثين قد اتخذت ما اعتبره كثير منا قرارا من أهم قراراتها ، عندما اتخذت بتوافق الآراء قرارها ٣٨ / ١٠ بشأن " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومبادرات السلم ". لقد كان هذا القرار نتيجة ساعات طويلة ، بل أيام عديدة ، من المفاوضات المضنية فيما بين أعضاء مجموعة كونتادورا والبلدان المعنية مباشرة . وكما نعلم جميعا ، ان هذا القرار ، في جملة أمور ، أكد من جديد تأكيدا لا لبس فيه حق جميع بلدان امريكا الوسطى في العيش في سلم وفي تقرير مصيرها بمنأى عن جميع اشكال التدخل الخارجي . وأكد من جديد أن احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها شرط أساسي لضمان الأمن والتعايش السلمي لدول امريكا الوسطى ، وأعرب عن تأييده لجهود مجموعة كونتادورا .

وكنا نأمل ان يكون هذا الاعلان الواضح الذى اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت بشير حلول تفاوضية سلمية لمشاكل المنطقة . وما يتسم بأهمية أكبر اننا كنا نتوقع ان ينتهي اللجوء الى التهديد والحلول القائمة على استخدام القوة . وحقيقة انه قد أمكن ، فيما يتصل بمسألة معقدة مثل هذه المسألة ، اقناع الأطراف المعنية مباشرة بأن تشترك في عملية توافق الآراء هي التي شجعت المجتمع الدولي على التطلع الى تحسن الحالة في الميدان .

بيد أن مما يؤسف له ان هذا لم يكن هو واقع الحال ، وان الأمور قد ازدادت سوءا بوجه عام . وكون نيكاراغوا قد وجدت نفسها ملزمة باللجوء الى المجلس مرة أخرى يشهد على ان شواغلها ، بدلا من التكفل بها ، لا تزال دون تلبية بل انها قد ازدادت حدة والحاحا .

ان السفير تشامورو مورا ممثل نيكاراغوا ، في بيانه الشامل أمام المجلس ، قد طرح على المجلس مرة أخرى سلسلة من الادعاءات عن أعمال العدوان والتخريب وغير ذلك من اشكال الاستفزاز التي تستخدم ضد بلده . ولا يمكن للمجتمع الدولي ان يظل ملتزما للصمت في مواجهة جميع اعمال زعزعة الاستقرار وجميع أعمال الخنق الاقتصادي الدائرة الآن ضد نيكاراغوا .

ان موقف وفد بلادي يتمثل في انه يتعين علينا ان نواصل الاسترشاد بالموقف المشترك لحركة عدم الانحياز . ووفد بلادي يؤكد انه ، بغية ازالة التوتر في امريكا الوسطى عموما وفي نيكاراغوا خصوصا ، من الأهمية الحيوية بمكان ان يتم وضع حد لجميع اشكال التدخل والتهديد من الخارج ، وهو يحث جميع الاطراف المعنية على الامتناع عن تحويل امريكا الوسطى الى حلبة لتناحرها وعن استعراض قوتها العسكرية أو اللجوء الى الارهاب من أجل ذلك الغرض . ان استقلال وسيادة نيكاراغوا وغيرها من بلدان امريكا الوسطى يجب أن يحظيا بالاحترام ، وان شؤون مختلف بلدان المنطقة يجب ان تترك لشعوبها . وفي هذه الأثناء ، نعرب عن تأييدنا لمجموعة كونتادورا في جهدها المستمر المبذول لتحقيق حل سلمي معقول لمسائل امريكا الوسطى بمجملها .

ان حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تتعهد بتضامنها مع نيكاراغوا حكومة وشعبا في هذه الأوقات العصيبة . ومجلس الأمن ، بوصفه جهازا مسؤولا عن صيانة السلم والأمن ، لا بد ان يقدم التشجيع والدعم للجهود الحقيقية الجارية بهدف احلال سلم دائم وايجاد حل عادل لمشاكل امريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو ممثل بولندا . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نوفاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، ان وفد بولندا يرغب في ان يهنئكم ، ممثل تايلند ، على توليكم رئاسة هذا المجلس . اننا مقتنعون بان مهارتكم الدبلوماسية ، وحكمتكم وذكاءكم ، خصال سوف تساعد هذا المجلس على القيام بالمهمة الصعبة التي تنتظره بصورة فعالة .

وانتهز هذه الفرصة لنعبر عن اعجابنا للطريقة التي ادار بها الممثل الدائم لبيرو السيد خافيير ارياس ستيبا ، مداولات هذا المجلس خلال شهر نيسان/ابريل .

لقد طرح وفدي عدة مرات موقف حكومة بولندا بشأن شكوى نيكاراغوا الى مجلس الأمن والتوترات المتزايدة في امريكا الوسطى .

لقد طلبت بولندا الكلمة أمام مجلس الأمن هذه المرة أيضا لتعبر عن قلقها ازاء الأخطار التي تهدد الأمن الدولي ، اذ أن أبعادها تتجاوز منطقة امريكا الوسطى .

لقد سبق لمجلس الأمن أن تناول الأعمال العدوانية السرية والعلنية التي ارتكبت ضد نيكاراغوا رغم استعداد حكومة نيكاراغوا للتفاوض بشأن حل للنزاع ورغم جهود البلدان الأربعة لمجموعة كونتادورا .

وقد أكد وفدي عند الاشارة الى هذه التطورات ان الأزمة في امريكا الوسطى هي نتيجة امتداد عوامل مختلفة من عوامل زعزعة الاستقرار ولا تعزى بأي حال الى التنافس بين الشرق والغرب . وترى حكومتي ان جذور مشكلة منطقة امريكا الوسطى ترتبط من ناحية بانعدام التنمية الاقتصادية وبالمظالم الاجتماعية الخطيرة . ومن ناحية أخرى ، لقد زاد من عدم استقرار المنطقة اللجوء المكثف الى سياسة التدخل بكافة أشكاله بزيادة النشاط العسكري للولايات المتحدة في المنطقة والتهديدات باستخدام القوة ، والضغط والقسر الاقتصادي ضد حكومة نيكاراغوا الشرعية .

اننا نقول بقلق بالغ أن الولايات المتحدة قد كثفت أخيرا من تلك الأنشطة . وقـــد تابع وفدى باهتمام كبير أمس بيان ممثل نيكاراغوا الذى وصف فيه بالتفصيل كل الأعمـــال غيـــر المشروعة التي ترتكب ضد بلده . وبسبب تطور الأحداث ازعاجا وقلقا مشروعا . ويتجلى تدخل الولايات المتحدة الصارخ في شؤون دولة ذات سيادة باعلانها في واشنطون ان ما تريـــده حكومة الولايات المتحدة هو تغيير الحكومة في ماناغوا . وان أى ادعاء أخر بشأن " العمـــل السرى " قد اصبح الآن يثير السخرية . ويعرف المجتمع الدولي الآن دون أى شك ان حكومة الولايات المتحدة تؤيد صراحة العمل العسكرى ضد نيكاراغوا . ويجرى حاليا تطبيق مجموعة من التدابير لقهر الحكومة الساندينية .

واننا نشهد مثالا آخر في قائمة طويلة من البلدان التي تعرضت أخيرا لفرض جزاءات اقتصادية شاملة مزعومة لأسباب سياسية محضة . وأنني استخدم عبارة " جزاءات اقتصاديـــة مزعومة " لأنها جزاءات لم يوافق عليها مجلس الأمن . وليس من المدهش لبلدى ، ولا للعديد من البلدان الأخرى ، ان سياسة الضغط الاقتصادى ضد نيكاراغوا لتستجيب تلك الدولة ذات السيادة للرغبات السياسية لبلد أعظم قوة ، انما تعود بجذورها الى الولايات المتحـــدة . ان الولايات المتحدة اذ تتذرع بالتطورات الداخلية ، التي تجرى في نيكاراغوا من أجـــل تحقيق نظام أكثر عدالة وديمقراطية ، تقوم بأعمال ، تحركها كلية دوافع ايديولوجية ، ضـــد نيكاراغوا تشمل كل جانب من جوانب العلاقات الدولية ، بما فيها الجانب الاقتصادى .

ولست بحاجة لأن أثبت أن هذه السياسة غير قانونية بالكامل ولا تتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة فان تلك التدابير التي أشرت اليها لا تتفق على نحو واضح مع المادة ١ و ٢ من الميثاق . وهي تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل المبـــدأ المتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول واحترام حقوق السيادة وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية والتعاون بين الدول . وتتبع هذه الخطوات ، كما حدث في حالتنا ، بانتهـــاك الاتفاقات الدولية ، ومن ثم فانها تتناقض مع قاعدة أساسية معترف بها عالميا من قواعد قانـون المعاهدات ، وهي " العقد شريعة المتعاقدين " . كما ان القيود الاقتصادية تقوض الممارسة المتبعة للعلاقات التجارية الدولية ، والتي أكدت عليها مختلف الصكوك الدولية ، والتـــي

تتمثل في عدم اقحام العناصر السياسية في التجارة . ويجب ان تعتبر الأعمال المذكورة غير قانونية ولا مبرر لها وتتطلب دون شك تحمل مسؤولية دولية عن الخسائر والأضرار الناجمة عنها .

ولهذا ، نحث على الرفع الفوري للحظر التجاري أو القيود التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة انتهاكا لمعايير ومبادئ القانون الدولي المعترف بها . ويجب ان تحل الخلافات الموجودة على أساس التعاون الودي والحوار بين الدول وفي اطار روح ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا المقام ، يشارك وفدي أفكار مكتب تنسيق بلدان حركة عدم الانحياز التي قدمها اليوم السفير كريشنان ممثل الهند .

ان امتداد التوترات السياسية الى مجال التعاون الاقتصادي يدخل عنصري الشك وعدم الاستقرار في هذا المجال . كما يخلق أيضا سابقة خطيرة للغاية في المستقبل . فالعديد من الدول تتردد في الالتزام بتعاون اقتصادي أشمل ، خوفا من ان تتعرض بصورة متزايدة للضغوط السياسية .

ولهذا ، يرى وفدي أن الوقت لم يحن فقط للتفكير ولكن أيضا للعمل بقوة ، في اتجاه تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان بناء الثقة عملية واسعة وطويلة . ومع ذلك ، فان الشروع في عملية بناء الثقة يقدم بأكبر روح بناءة ممكنة اسهاما صغيرا ولكنه هام نحو اعادة هيكلة وتشكيل مناخ العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية على نحو ايجابي ، ومن ثم نقدم دفعة مواتية للعلاقات السياسية . وفي اطار هذه الخطوات يمكننا ان نتصور أيضا حلا بناء للصراع بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا .

وليس هناك شك في ان الشرط الأساسي لاستعادة العلاقات السلمية هو الوقف الفوري لأعمال التدخل والقسر الاقتصادي . ويمهد بيان كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى الطريق لسلم دائم في المنطقة . وتشارك بولندا اقتناع دول كونتادورا الأربع : " أن كونتادورا هي المحفل الملائم لمعالجة حالة امريكا الوسطى " . كما ورد في النشرة الاعلامية الصادرة من مدينة بنما والتي وزعت كوثيقة برقم A/40/235 في ١٥ نيسان/ابريل .

وفي الختام ، يؤكد وفد بولندا من جديد تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا ، ويطالب مجلس الأمن بأن يصدر نداء قويا الى أطراف الصراع للامتناع عن أي عمل يؤدي الى زعزعة الاستقرار أو يضر بدول أخرى أو بنظمها ، بما فيها القيود أو الحظر التجاري والحصار أو سائر الجزاءات التي لا يجيزها هذا المجلس .

ويتعين على جميع الاطراف المعنية تسوية صراعاتها عن طريق المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ضمن اطار عملية كونتادورا . وعلاوة على ذلك ، لابد من اعادة تأكيد سيادة الدول واعادة تأكيد حقوق الدول غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك نيكاراغوا ، في ان تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأخيرا وليس آخرا ، لابد من ادانة جميع التدابير القسرية ذات الطابع الاقتصادي أو أي طابع آخر التي تنتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء اتخذت ضد نيكاراغوا أو ضد أية دولة أخرى بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، يسرني جدا أن أقدم لكم ، باسم وفد الجزائر ، تهانيّ بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . واننا لعلى اقتناع ان قدرتكم وحكمتكم هما أفضل ضمان على التوجيه الحصيف لعمل المجلس . وأود أيضا ان اغتنم هذه الفرصة لأقدم تهانيّ للسيد أرياس ستيبا ، سفير بيرو ، على الطريقة التي اضطلع بها بمهام رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي .

ان الحالة السائدة في امريكا الوسطى ما برحت منذ سنوات عديدة تتسم بأمارات التطور الخطير التي تبعث على القلق . ونتيجة لمنطق المواجهة المتصلب فان الحالة تنطوي على آثار لا يمكن التنبؤ بها ، وتهدد في أي وقت بنشوب حريق اقليمي يعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين . ومما يزيد الأمور سوءا ان الحالة مضطربة بدرجة كبيرة حيث لا يمكن ان تظهر بعد أي دلائل على تجدد الثقة .

وهكذا فانه منذ البداية كان هناك الكثير من الأسباب التي تحمل المجتمع الدولي على التفكير الجاد في تلك الحالة .

ان حركة بلدان عدم الانحياز، التي يشهد تاريخها بالتضامن والعمل من أجل التقدم والسلم ، قد أعربت دوما عن قلقها المتزايد عن طريق اهتمامها الشديد الذى أولته للأحداث ، وذلك بتأييدها المستمر لحق شعوب المنطقة في تقرير المصير والاستقلال.

أما مجلس الأمن فانه يبقي المسألة قيد النظر وقد أكد من جديد بالفعل في قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) حق نيكاراغوا وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم وأمن بمنأى عن التدخل الأجنبي. ومما لا شك فيه ان ذلك كان اعادة تأكيد في أوانها لحق ، يلقي على الجمعية العامة أكبر مسؤولية في تكريس نفسها لتعزيزه بوصفه حقا غير قابل للتصرف.

وعلاوة على هذا الاجماع ، فقد جعلت أربعة بلدان من امريكا اللاتينية ، وهي كولومبيا والمكسيك وفنزويلا وبنما ، شغلها الشاغل ان تعيد بناء توافق آراء لاحلال السلم في امريكا الوسطى وان تترجم الى واقع النيّة الحسنة التي أوجدتها عملية مجموعة كونتادورا في بلدان امريكا الوسطى الخمسة .

ان تلك البلدان ، مستلهمة بالتصميم والتفاؤل الشديدين ، قد بذلت جهودا متفانية لاعداد صك سلم وتعاون في امريكا الوسطى ، هو سعي جاهد الى الحل السلمي للأزمة في امريكا الوسطى وجهد حقيقي لتحقيق الاطار الصحيح والوسيلة المفضية الى استعادة الثقة وتعزيز التعاون الاقليمي ، أى باختصار ، لضمان توفّر ظروف سليمة ودائمة لاستتباب السلم في النهاية .

وبعبارة أخرى ، ان التأييد الحازم والمخلص لهذه الوثيقة كان سيجعل من الممكن نجاح جهود مجموعة كونتادورا حيث كان يمكن البدء والاسراع في تخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى ومهما يكن من أمر ، فانه يبدو أنه بصدور قرار الحظر على العلاقات التجارية مع نيكاراغوا زادت الحالة في المنطقة توترا ومن ثم فانها تبرر القلق المتزايد والمتجدد فيما يتعلق بمجرى الأحداث في المستقبل في المنطقة .

ومرة أخرى ، فاننا نرى ان الحالة ، بما تنطوى عليه من خطورة شديدة ، تتطلب أقصى درجة من ضبط النفس للحيلولة دون وقوع أى عمل قد يثير التصعيد المفاجئ للتوتر.

وفي الوقت نفسه ، فانها تتطلب أكبر درجة من التشجيع من قبل جميع الدول ، وعلى وجه الخصوص أقواها ، لمجموعة كونتادورا ، التي يبرر عملها المتأني والجدير ايلاء المزيد من النظر المتروّى والتقدير بدلا من وضع عقبة جديدة في طريق عملها الدؤوب للنهوض بحل سلمي لمشاكل المنطقة .

ومن الواضح ان الحظر التجارى الذى فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا لا ينم عن أى تقدير لجهود مجموعة كونتادورا ولن يؤدى الى اعادة الاستقرار والسلم في امريكا الوسطى . وعلى النقيض تماما ، من المحتمل ان يتسبب هذا التدبير في زيادة تفاقم التوتر في الوقت نفسه ، كما انه سوف يقلّص بدرجة شديدة من فرص التوصل الى تسوية سياسية عن طريق التفاوض .

وحيث ان هذا التدبير قد اتخذ انتهاكا للقانون الدولي فانه يتعارض مع روح المصالحة والوئام التي تتسم بها مجموعة كونتادورا . وهو تدبير مجحف في طبيعته وغير متناسب في نطاقه ، ومما لا شك فيه انه سيلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية لدولة ذات موارد قومية محدودة تعالج آثارا خطيرة على الصعيد المحلي ناجمة عن أزمة دولية . وهي أزمة تشعر بها بشدة بسبب تعبئة جميع الوسائل الوطنية لنيكاراغوا التي تواجه تهديدا مستمرا لسيادتها واستقلالها .

وعلى نحو يناقض مبادئ الاعلان الخاص بالعلاقات الودية بين الدول ، يعتبر هذا الحظر كذلك هجوما على مبدأ عدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا خروج خطير عن طريق الحوار والتفاوض. وفي نفس الوقت يعتبر هذا دليلا على استمرار النهج الخاطئ في معالجة مشكلة امريكا الوسطى ، التي يصرّون على تصويرها بأنها مواجهة بين الشرق والغرب.

ان الجزائر ثابتة على اخلاصها لمبدأ التسوية السياسية التفاوضية للمشاكل التي تنشأ نتيجة للحالة في امريكا الوسطى ، مع الاحترام الدقيق لحق الدول في ان تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن انكار هذا الحق على شعب نيكاراغوا لأن هذا الشعب في نضاله الطويل ضد الدكتاتورية والقهر ، اشترى بثمن غال حقه في ان يحتل مكانه باعتباره أحد الشعوب الحرة التي يمكنها تقرير مصيرها بكل سيادة.

واعترافا منا بأن مبادرة البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا كانت اجراء يقوم على الاحترام الأساسي لهذا الحق ، أيدت الجزائر منذ البداية ، دون تحفظ ، جهود هذه المجموعة. انها جهود مثالية وتعتبر تحديا حقيقيا ، نظرا لتعقّد وصعوبة المهمة التي جعلتها الحالة الدولية اكثر حدّة بصفة خاصة. انها بالاضافة الى ذلك جهود حميدة لأنها ستؤدى الى استعادة مكانة التفاوض بدلا من المواجهة كما انها ستضمن لهذا الحوار ان يسود على عدم الثقة والريبة. انها جهود مناسبة التوقيت ودؤوبة أيضا لأنها تؤكد على ضرورة اعادة تقليص الصراعات الاقليمية داخل اطار اقليمي لا سيما في هذا الوقت بالذات الذى يستأنف فيه الحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وهو الأمر الذى رحبنا به جميعا. من الواضح تماما اذن ان عمل مجموعة كونتادورا ، بما له من مغزى يتجاوز الحدود الأولية لضرورة اللجوء الى مبادرة خاصة بحالة بعينها ، ليصل الى مستوى الجهود الرمزية التي ترجع في اساسها الى الاختيار المنصوص عليه في ميثاق منظمتنا والذى يفضل طريق الحوار والتفاوض.

لذلك يجب علينا ، ان نستشعر العودة الى روح كونتادورا بأن نؤكد بحـــزم ودون لبس تأييدنا لعمل مجموعة كونتادورا . ان مجلس الأمن يجتمع عشية الاجتماع الذى حددتـه مجموعة كونتادورا ونأمل ان يتخذ المجلس ، بوضوح رؤية وهدوء ، موقفا رشيدا يؤدى الـــى تشجيع استئناف عملية كونتادورا وفي نفس الوقت يعتبر رسالة أمل لشعوب امريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمـــات الطيّبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل وأدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلـس وأن يدلي ببيانه .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أضم تهاني وفد بلادى الى تلك التي سبق ان قدمت الى رئيس مجلس الأمن والى سفير بيـــرو ، رئيس المجلس في الشهر الماضي .

ان حكومة بلادى ، وأنا شخصيا ، نشكركم لاتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة مجلـس الأمن في هذا الوقت .

أود أن أوجّه انتباه مجلس الأمن الى البيان الذى أصدرته حكومة البرازيـــل فـــي برازيليا بشأن البند المعروض على المجلس . لقد عمم هذا البيان اليوم باعتباره وثيقة مجلس الأمن (S/17166) .

تجيء البرازيل الى مجلس الأمن باعتبارها بلدا من بلدان امريكا اللاتينية تشعـــر بقلق عميق لأن الأزمة في امريكا الوسطى تزداد سوءا بصفة مستمرة . وقد دافعت البرازيـــل دائما عن ضرورة التسوية السلمية التفاوضية لمشكلات امريكا الوسطى استنادا الى مبـــادئ القانون الدولي وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . وحذرنا من القيام بأعمال أو اتخاذ تدابير تؤدى ، عن طريق نقل المشكلات التي تتصل بالمواجهة بين الشرق والغرب الى منطقتنـــا ، الى تعطيل اقامة حالة من السلم والاستقرار في امريكا الوسطى .

ان طريق التفاوض ، وبصفة خاصة ، الطريق الذى تبع التعاون القيّم لمجموعة كونتادورا يعتبر الطريق الوحيد لتحقيق نتيجة فعّالة عن طريق احترام حق الشعوب في تقرير المصير والالتزام الدقيق بمبدأ عدم التدخل.

وتمشيا مع الموقف الذى نتخذه دائما ، تشجب البرازيل الاستخدام الانفرادى للتدابير الاقتصادية التي لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومع ميثاق منظمة الدول الأمريكية والتي تضع عقبات جديدة على الحلول التفاوضية .

اننا نناشد جميع الأطراف المعنية ان تستلهم الرغبة الحقيقية في تحقيق السلم ، وأن تمتنع عن القيام بأى عمل أو اتخاذ أية اجراءات تهدد احتمالات التفاهم وان تلتزم التزاما مباشرا بالجهود التي تدعو الى التفاوض.

ان البرازيل مقتنعة بأن المفاوضات هي الخيار الوحيد حتى الآن ، ويجب على أولئك الذين يتحملون مسؤوليات محددة بسبب مصالحهم المباشرة الكثيرة في امريكا الوسطى ، ان يمارسوا بحزم ووضوح خيار المفاوضات لأن المواجهة واستخدام القوة لن يحلا المشكلة في امريكا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

لا يزال على قائمة المتكلمين في هذه الجلسة أربعة أسماء . ونظرا لتأخر الوقت سأعطي لهم الكلمة في الاجتماع المقبل لمجلس الأمن .

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلام ممارسة لحق الرد وأعطيه الكلمة .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ادعاءات متكررة بأن الحظر التجارى والتدابير الاقتصادية الأخرى التي اتخذتها الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة تشكل انتهاكا للميثاق واسمحوا لي ان أكرر انه لا يوجد في ميثاق الامم المتحدة ما يمنع دولة من ممارسة حقها في انهاء التجارة مع بلد آخر.

وفي الوقت نفسه يجوز لمجلس الأمن ان يتخذ وفقا للميثاق أنواعا معينة من التدابير الاقتصادية تلزم جميع الدول . ولا يمنع الميثاق الدول من أن تتخذ اجراء ما لحماية أمنها وذلك وفقا للعرف ولحقوق السيادة .

هناك ادعاءات أيضا بأن الحظر التجارى الذى تفرضه الولايات المتحدة على نيكاراغوا ينتهك ميثاق منظمة الدول الأمريكية . ونعتقد ان هذا غير صحيح . ان اجراءاتنا على النقيض من ذلك تتفق مع ذلك الميثاق وتعزز مقاصده .

ان نيكاراغوا هي التي تتبع مسلكا يشكل انتهاكا شديدا لميثاق منظمة الدول الامريكية . وهي تضطلع بحملة للتخريب والعدوان ضد جيرانها وتنتهك الحقوق السياسية وحقوق الانسان لشعبها . ان قرار الولايات المتحدة الامريكية بوقف التجارة مع نيكاراغوا يرمي أساسا الى منع نيكاراغوا من الحصول على منافع من التجارة مع الولايات المتحدة الأمر الذى من شأنه ان يدعم بشكل مباشر او غير مباشر مسلكها غير الشرعي العدواني المزعزع للاستقرار في المنطقة .

ان ممثل الاتحاد السوفياتي السفير ترويانوفسكي تكلم بلباقة عن انتصار الحلفاء الكبير ضد قوى الفاشية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية . وتكلم بصورة تحرك المشاعر عن الاسهامات التي قدمها الشعب السوفياتي من أجل تحقيق ذلك النصر ، والواقع انه ينبغي الاعتراف للشعب السوفياتي لأنه ضحى تضحية كبيرة واسهم اسهاما هائلا في تحقيق ذلك النصر بعينه . وقد أشار الممثل السوفياتي ايضا على ان ذلك الحدث الذى وقع منذ ٤٠ سنة خلت يوضح امكانية التعاون المشترك في الاتجاهات المرغوب فيها .

ولو توقف عند ذلك الحد لما طلبت ممارسة حق الرد . بيد أن الممثل السوفياتي ـ للاسف ـ واصل كلامه باتهام الولايات المتحدة بانتهاك الاتفاقات الدولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولا سيما التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة .

ما أريد أن أفعله هو انعاش ذاكرة المجلس وذاكرة الوفد السوفياتي . وربما يكون من اللطف ان يكون هناك فقدان ذاكرة تاريخي ولكن للاسف فان البعض منا مثقل بذاكرة حية لمجريات التاريخ .

ففي عام ١٩٣٩ استولى هتلر على ارض الراين والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وكان يطمع في الاستيلاء على بولندا . ولكن بولندا ادراكا منها لمخططات جيرانها كانت قد دخلت في معاهدة عدم اعتداء مع المانيا في عام ١٩٣٤ . وفي معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفياتي في ١٩٣٢ . وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ أبرمت بولندا ايضا معاهدة أخرى للصداقة مع الاتحاد السوفياتي .

ومع ذلك ، في ليلة ٢٣ ،ن آب/اغسطس ١٩٣٩ وقعت في موسكو معاهدة عدم الاعتداء الالمانية السوفياتية ــ معاهدة هتلر ستالين الشائنة ــ ونص بروتوكول المعاهدة السرى على انه لو أجريت تغييرات تؤثر على فنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا فينبغي ان تكون حدود ليتوانيا الشمالية هي الخط الفاصل بين مجال النفوذ الالماني ومجال النفوذ السوفياتي ، وفي بولندا فان هذا الخط ينبغي ان يكون بشكل تقريبي ناريف وفيستولا وسان ريفرز وينبغي ان تدخل بيسارابيا في مجال النفوذ السوفياتي .

ان هذا الاتفاق الوقح قد اذهل اوروبا على الرغم من ان بروتوكوله السرى لم يكن معروفا عندئذ على الاطلاق الا لمن وقعوه . وقد ادى ذلك مباشرة الى قيام القوات الالمانية بغزو بولندا في صباح ١ ايلول /سبتمبر ١٩٣٩ . وقد أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب على المانيا في ٢ ايلول /سبتمبر وقام الاتحاد السوفياتي بغزو بولندا في ١٧ ايلول /سبتمبر . وعلى الرغم من مقاومة بولندا الباسلة التي نعرفها جميعا فقد هزمت .

وفي ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٣٩ عدل بروتوكول الماني سوفياتي سرى جديد الترتيبات التي وضعت في آب/اغسطس : وتضمن البروتوكول الجديد دخول ليتوانيا بأسرها في مجال النفوذ السوفياتي ، وليس في مجال النفوذ الالماني ، بيد ان الخط الفاصل في بولندا قد عدل لصالح المانيا وذلك بتحريك هذا الخط الى اتجاه الشرق الى بوغ .

وفي ١٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٣٩ اجبر الاتحاد السوفياتي استونيا ولاتفيا وليتوانيا على قبول الحاميات العسكرية السوفياتية في أراضيها . وقد طلب من فنلندا مطالب مماثلة الا انها رفضت الاذعان لها . وهاجم الاتحاد السوفياتي فنلندا في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٣٩ .

وبعد دفاع بطولي اجبرت فنلندا على التماس السلم في ٦ آذار/مارس ١٩٤٠ . وقبلت الشروط السوفياتية : والى جانب المطالب التي كانت قد أدت في الأصل الى

المقاومة الفنلندية أجبر الفنلنديون أيضا على التخلي عن مناطق في كوميوني سالا وكوسامو وعن الجزء الخاص بهم في شبه جزيرة فيشر وعلى القيام ببناء خط حديدي من كيمجارفي الى الحدود .

وفي حزيران /يونيه ١٩٤٠ أجبر الاتحاد السوفياتي رومانيا على التخلي عن بيسارابيا وبوكوفينا الشمالية .

وفي ١٣ نيسان /ابريل ١٩٤١ ابرمت اليابان معاهدة حياد مع الاتحاد السوفياتي .

هذا عن عدم التدخل السوفياتي في شؤون الدول المجاورة ، وهذا عن الاتجاهات السوفياتية ازاء الفاشية الهتلرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل نيكاراغوا الكلام ممارسة لحق الرد . وأعطيه الكلمة الان .

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كنت أفضل اليوم الا نلجأ الى ممارسة حق الرد ، الذى طلبته توا ، أولا لان ما قالته اليوم الوفود الاعضاء وغير الاعضاء في مجلس الامن يوضح بجلاء قلق المجتمع الدولي ازاء التدابير الاخيرة المتخذة ضد بلدى التي تزيد التوتر في المنطقة وتقوض المسعى المبذول من خلال عملية كونتادورا للسلم من اجل الحل السياسي للمشاكل التي تواجه امريكا الوسطى .

ثانيا ، كنت افضل الا اتكلم لان بيان ممثل الولايات المتحدة كان له اثر كبير على نفسي فقد ادهشني كثيرا لدرجة أنني بصراحة تامة كدت افقد قدرتي على الكلام وقدرتي على التفكير بوضوح وهدوء . وثالثا لم اكن اريد الكلام لاننا نعرف العادة التقليدية لوفد الولايات المتحدة من محاولته في مناقشات المجلس أن يحول الانظار عن المسألة الرئيسية وبخاصة أثناء المناقشات التي طلبتها نيكاراغوا وذلك حتى يتجنب

الاجابة بشكل يتحرى المنطق والصدق على الاتهامات العادلة التي وجهتهـــــا نيكاراغوا فـي مناسبات عديدة الى الولايات المتحدة في هذا المحفل الرفيع بسبـــب أعمال العدوان التي مافتئنا نتعرض لها لسنوات كثيرة .

لقد أصبح من الممارسات العامة لذلك الوفد، في محاولته صرف الانتباه، استخدام مجموعة من الحجج البالية فيما يتعلق بسلسلة كاملة من الجوانب المتصلة بسياساتنا الداخلية. واعتقد ان السفير سورزانو يؤمن بصدق بتلك الحجج ويشعر أن من واجبه بصفته ممثلا لحكومته، ان يكررها المرة تلو الأخرى بدرجة مملة تعافها النفس.

بالأمس تكلمت عن الوصف الذي قدمه المؤرخ الامريكي ريتشارد هوستاتر، لنهوس أسلوب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، التي تتضمن سماتها الرئيسية القفز المستمر للتصور من الخارق للعادة الى اللامعقول، واضفاء صفة القوة الشيطانية اللدودة على العدو وذكرت أيضا ان مختلف ممثلي الولايات المتحدة كانوا يلجأون باستمرار الى استخدام الاستعارات والتعابير المجازية الاوروبلية، وتساءلت عن أفسد اللغة ولوث الكلمات ومن وقف الى جانب الحقيقة ومن كان يكذب بلا خجل.

ان كلمة ممثل الولايات المتحدة اليوم تبرهن صحة التأكيدات التي أعلنتها بالأمس لهذا السبب اجرؤ على تكرارها. وفي الوقت نفسه انها تؤدي بي الى التساؤل كيف يمكن ان يكن الاحترام لهذا المحفل، المكلف بضمان السلم والامن الدوليين، وكيف يمكن له ان يقلل من قدر ذكاء أعضاء المجلس وأحاسيسهم وتفهمهم.

ولا يسعني الا أن أثير كل تلك الاسئلة لأنها تبرز دهشتي وتعجبي بعد ان سمعت، من بين أمور أخرى:

"ان طلبات نيكاراغوا التسعة لعقد مجلس الأمن اتسمت بالتواتر الممل وانفضاح الغرض. وفي كل مرة مثلت فيها نيكاراغوا أمام هذا المجلس كانت تسعى اما الى احباط عملية كونتادورا، أو الى التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة، وذلك بالسعي الى التأثير على مناقشتنا السياسية الداخلية بشأن أمريكا الوسطى". (انظر اعلاه، ص١٨)

أشكر ممثل الولايات المتحدة على اعطائه بلدي، الفقير الصغير غير المنحاز، ذلك المستوى من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي يمكنه من خلالها ان يؤثر على عمليات ليس فقط في أمريكا اللاتينية وافريقيا وانما في اجزاء أخرى من العالم ويغيرها والتي

يستخدمها ايضا لمنع تحقق الرغبة في الحرية والاستقلال في بعض الاقاليم التي لا تزال ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية.

كذلك سمعت :

" وهناك ادعاءات أيضا بأن الحظر التجارى الذى فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا ينتهك ميثاق منظمة الدول الامريكية. اننا لا نعتقد انه ينتهكه بل على النقيض من ذلك ان اجراءاتنا تتفق مع ذلك الميثاق وتعزز مقاصده.

" ان نيكاراغوا هي التي تتبع مسلكا يشكل انتهاكا شديدا لميثاق منظمة الدول الامريكية " (انظر اعلاه، ص ٩٠ و ٩١).

ان تلك التعليقات لا تحتاج مني الى تعليق.

لن استغل هذه الفرصة للتكلم كما اعتاد الامريكيون ان يفعلوا عند الاشارة الينا عن الشؤون الداخلية للولايات المتحدة. اننا نحترم حق الشعوب في تقرير المصير، بعكس الولايات المتحدة، التي تتدخل في الشؤون الداخلية لشعوب أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم. ولن أرجع الى العديد من التشديدات بانتهاكات حقوق الانسان التي ظهرت مؤخرا في صحف الولايات المتحدة باستخدام التعذيب في زنزانات نيويورك بالذات كما لن أتكلم - لأني لا أريد التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة - عما يقرب من ألف مواطن من مواطني الولايات المتحدة الذين اعتقلوا في الأيام القليلة الماضية في شتى مدن الولايات المتحدة لسبب واحد هو معارضة القرار المتهور الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة بتطبيق حظر تجارى ضد نيكاراغوا. كما لا أريد أن أشير - لأني مصر على ألا أتدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة - الى الاستجوابات التي تعرض لها العديد من مواطني الولايات المتحدة بعد زيارتهم لبلادى. وأخيرا لن أخوض في التحقيقات التي أجريت مع مجموعة من مواطني الولايات المتحدة لأنهم أجروا اتصالات تليفونية بالبعثة الدائمة لبلادى لدى الامم المتحدة لا غير.

انتقل الآن الى جوانب أخرى . لا أريد في هذه المرحلة أن أخوض كذلك في سياسة الكيل بمكيالين المعروفة جيدا التي أدينت ادانة كافية تجاه بلادي ، التي يرتكب ضدها الامريكيون باستمرار أعمال العدوان السياسي والاقتصادي والعسكري . ان أعضاء المجلس والمجتمع الدولي على علم تام بتلك السياسة وان صحافة الولايات المتحدة تكشف النقاب عنها باستمرار أمامنا . كذلك يعرف أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بعدد من المناقشات التي دارت في كونغرس الولايات المتحدة والوثائق السرية التي عدت واعطيت منها نسخ لنا .

ولن أشير الى رغبة الولايات المتحدة المزعومة في الحل السياسي دعما لمجموعة كونتادورا . انها تتشدق بالأقوال عن أعمال المجموعة ، أما من ناحية الأفعال فان دعمها لمجموعة كونتادورا معرب عنه بوضوح في وثيقة مجلس الأمن القومي التي نشرت في نهاية العام الماضي والتي هنأ فيها الامريكيون أنفسهم على عرقلة عملية كونتادورا بصورة فعالة في تلك اللحظة .

كما انني لن استفيض فيما قدموه اليوم من تبريرات تتعلق بالحظر الذي فرض ضد نيكاراغوا، البلد غير المنحاز والمحب للسلام؛ ولكنني أريد فقط أن اقتبس من بيان القتيه السفيرة كيركباتريك عندما كانت الممثلة الدائمة لحكومتها في مجلس الأمن. لقد قالت:

"ان كل مشروع من هذه المشاريع يرتبط، بصورة أو بأخرى، بالعقوبات، ويضر بالتالي، حسب اعتقادنا، بهدفنا المشترك بتحقيق استقلال ناميبيا. ونحن لا نعتبر العقوبات الاقتصادية وسيلة فعالة للتأثير على القرارات السياسية. اننا نعتقد أن أية دراسة للتاريخ تؤيد رأينا بان هذه العقوبات لم تكن فعالة عندما طبقت ضد ايطاليا في الثلاثينات وضد روديسيا في عام ١٩٧٠".

وأود ان اقترح على ممثل الولايات المتحدة ان تصغي حكومته الى مطلب الشعوب الافريقية بشأن الحاجة الى تطبيق من كافة أنواع العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا وضد سياسة الفصل العنصري الاجرامية التي ينتهجها.

وأخيرا، اذ أعلم انني آخذ الكثير من وقت المجلس، وان الممثلين لديهم التزامات أخرى، فانني لن استفيض الآن — على انني احتفظ بحقي في القيام بذلك غدا — في الحجج القانونية المستفيضة التي استشهدت بها البارحة لدعم تنديدنا لانتهاك ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وكذلك انتهاك مبادئ حركة بلدان عدم الانحياز.

وردا على البيان الذي ادلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة، فانني سأطرح السؤال التالي: اذا كانت الولايات المتحدة تعتبر حقا ان نيكاراغوا الصغيرة وغير المنحازة والمتخلفة تمثل تهديدا لأمنها ولسياستها الخارجية وتجد لذلك نفسها مضطرة الى اعلان حالة الطوارئ، فلماذا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن لا تستخدم هذا المحفل الموقر — الذي أوكلت اليه بالتحديد مهمة الحفاظ على السلم والامن الدوليين — للتنديد بنيكاراغوا التي ترتكب، في رأيها، أعمالا عدوانية ضدها وتشكل تهديدا للسلم والأمن؟ واذا كانت الولايات المتحدة متأكدة من نفسها — اذا كانت متأكدة من أنها لا تنتهك ميثاق الأمم

المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية والاتفاقات الدولية الأخرى ـ فلماذا لا تلجأ الى محكمة العدل الدولية بدلا من اغفال صلاحيتها في هذه المسائل ؟

ان هناك محفلين قائمين متاحان امام الولايات المتحدة وهما يتيحان لها الوسيلة الملائمة لتأكيد ادعاءاتها . فقبل ان تستخدم الولايات المتحدة القوة أو تلجأ الى العدوان ينبغي لها أن تستنفد جميع الطرق الممكنة لحل المنازعات سلميا المتاحة لجميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة المحبة للسلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذى طلب الكلمة ممارسة لحق الرد .

السيد اوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الولايات المتحدة ، كلما وجدت نفسها في موقف حرج في مجلس الأمن تلجأ دوما الى بث الافتراءات المعادية للاتحاد السوفياتي . فهذه هي الخدعة المبتذلة التي تستخدمها عادة .

انني أود ان استرعي انتباه المجلس الى ان ممثل الولايات المتحدة قد شن ، حتى قبل أن يعرف ما سيقوله ممثل الاتحاد السوفياتي اليوم في اجتماع المجلس ، حملة بذيئة معادية للاتحاد السوفياتي ، كمحاولة منه ان يعيد كتابة التاريخ وان يشوهه . لقد كانت خدعة قذرة باءت بالفشل .

نعم ، اننا حقا نختلف مع الولايات المتحدة عندما يكون الامر متعلقا بدروس التاريخ ان الولايات المتحدة هي التي أهانت ، على مرأى من الجميع ، وعلى أعلى مستوى ، ضحايا الفاشية عندما قام الرئيس الامريكي منذ بضعة أيام بوضع أكليل من الزهور على قبور رجال الحرس النازى (أس أس) . ولكننا لن نقع في شباك ممثل الولايات المتحدة وننخرط في مسائل لا صلة لها بالبند المدرج على جدول الأعمال .

ان البند المدرج على جدول أعمالنا هو الحالة في امريكا الوسطى ، وقد حاول ممثل

الولايات المتحدة مرة أخرى في بيانه الرئيسي جر اسم الاتحاد السوفياتي الى ما يحصل في امريكا الوسطى . لقد كانت محاولة خرقاء وفاشلة . ان تدخل الامبرياليين الامريكيين في امريكا اللاتينية قد بدأ منذ زمن بعيد ، وحتى قبل أن يكون للاتحاد السوفياتي وجود على خارطة العالم .

عندما قام مشاة البحرية الامريكية في ثلاث مناسبات ، في نهاية القرن الماضي ، بالابرار في ريو دى جانيرو عاصمة البرازيل في ذلك الوقت ، عن أى عملاء سوفيات كانوا يبحثون ؟ وفي نهاية القرن الماضي عندما نزل مشاة البحرية الامريكية أيضا في ثلاث مناسبات الى بوينس آيرس عاصمة الأرجنتين ، عن أى عملاء سوفيات كانوا يبحثون حينئذ سيدى السفير سورزانو ؟

ان الولايات المتحدة ، كما سبق أن ذكرت ، ارتكبت ٨٢ عملا من أعمال التدخل في بلدان امريكا اللاتينية ، عشرة منها ضد نيكاراغوا . وهذا هو السبب الذى يدفع أمريكا اللاتينية الى أن تخشى الولايات المتحدة ، وليس الاتحاد السوفياتي ، رغم جميع التأكيدات التي يختلقها ممثل الولايات المتحدة . وليس من قبيل المصادفة أن يعرب رئيس لاحدى بلدان امريكا اللاتينية في سخرية مريرة ، عن أسفه أن الرب كان بعيدا جدا ، وأن الولايات المتحدة كانت قريبة للغاية !

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذى يرغب في ممارسة حقه في الرد .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد أشار ممثل نيكاراغوا الى أن بياني بعد ظهر اليوم قد أدهشه لدرجة أعجزته عن الكلام ، ولم يستطع التفكير بشكل سليم . ونظرا لأن ما قاله هنا باستفاضة منذ دقيقة واحدة كان تكرارا لما قاله البارحة باستفاضة أيضا ، فانني أعد المجلس بأن أبذل جهدا أكبر في المرة القادمة ، فربما أوفق في أن أجعله عاجزا عن الكلام ، وبالتالي نستطيع العودة الى بيوتنا في وقت مبكر .

أما بالنسبة للسفير أوفينيكوف ، فأرى أنه ، نظرا لقرب رحيله ، يؤسفنا ألا تتاح لنا معه جولة أخرى من المناوشات . وأعتذر لأعضاء المجلس عن تأخيرهم هنا ، ولكني أسجل فقط انني عندما أشرت من قبل الى العلاقات الودية التي تربط الاتحاد السوفياتي بجيرانه ، فقد كنت أتناول شريحة ضئيلة من تاريخ الاتحاد السوفياتي ، وشريحة ضئيلة للغاية من الجغرافيا . وعلى كل فان تأخر الوقت يمنعني من الاستفاضة في الناحية الزمنية والجغرافية.

وعلى حد قول السفير تشامورو مورا ، لدينا جميعا التزامات ينبغي أن نفي بها . ومراعاة لهذه الالتزامات سأتوقف عن الكلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا الذى طلب ممارسة حقة في الرد .

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأحاول أن أفي بوعدى بألا أستغرق الكثير من وقت المجلس . ولكنني بعد أن استمعت الى ممثل الولايات المتحدة ، أود فحسب أن أطرح عليه اقتراحا ، وليس على سبيل حجة يستخدمها في بيانه المقبل حتى أعجز عن الكلام ، بأن يناشد حكومته أن توقف عدوانها على نيكاراغوا ؛ وحينئذ سألتزم الصمت ، ولن أكون بحاجة الى أن أطالب بعقد اجتماعات لمجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصبحت أنا أيضا عاجزا عن الكلام .

أعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لممارسة حق الرد .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد كان ممثل الولايات المتحدة على حق عندما قال أن جولات عديدة من المناوشات دارت في مجلس الأمن ، ولكن ما لم يقله هو أنه لم يكسب أية واحدة منها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ممثل الولايات المتحدة يطلب ممارسة حقه في الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد أصبحت أيضا عاجزا عن الكلام ، ولكنني على استعداد لأن أقر بكل احترام أن ممثل الاتحاد السوفياتي كان دائما يهزني في كل هذه الامور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لكبر عدد الممثلين الذين يرغبون في التكلم غدا ، الجمعة ، أعتزم عقد جلستين للمجلس ، الاولى في الساعة ١٠/٣٠ والثانية في الساعة ١٥/٠٠ ، لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠